أمن الخليج العربي.. دراسة في الأسباب والمعطيات

د. عبدالله العنزي*

تقديم

اكتسبت منطقة الخليج العربي أهميتها من موقعها الجغرافي المتميز. وإبان الحرب العالمية الثانية استخدمت بريطانيا والولايات المتحدة الخليج كطريق لتوصيل المعدات العسكرية إلى الاتحاد السوفييتي (سابقا). مما أعطى المنطقة أهمية أكبر وتزايدت حتى وصلت إلى ذروتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية إثر تفجر الثروة النفطية في أراضيها، الأمر الذي أثار أطماع الدول الكبرى للسيطرة على المنطقة التي تتمتع بوفر هائل في الاحتياط البترولي فضلا عن إنتاجها الغزير من النفط ذي النوعية الجيدة، والذي يعد عصب الحياة والصناعة الحديثة في العالم.

ومنذ عام ١٩٦٨ حدثت مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية، كانت سببا حيويا في إعطاء أهمية عالمية لمنطقة الخليج، وكان أول هذه المتغيرات إعلان بريطانيا عام ١٩٦٨ عزمها على الانسحاب من منطقة شرق السويس ومن ضمنها منطقة الخليج العربي في نهاية عام ١٩٧١، وبهذا تكون بريطانيا قد أنهت جميع التزاماتها العسكرية في المنطقة والتي استمرت حوالي مائة وخمسين عاما. ومنذ الانسحاب البريطاني وموضوع أمن الخليج يشغل حيزا كبيرا في اهتمامات محللي السياسة وصانعيها على السواء، وذلك بسبب الفراغ الأمني الذي تركته بريطانيا.

وفي منتصف السبعينيات حدث المتغير الثاني نتيجة لحرب أكتوبر عام ١٩٧٣، والتي صاحبها الحظر النفطي والتهديدات الأمريكية باحتلال منابع النفط إذ أقدمت الدول الخليجية مرة أخرى على حظر جديد للبترول.

ومثلت مجموعة الهزات السياسية الدرامية في منطقة الخليج المتغير الثالث حيث شهد

* مدرس ـ قسم علوم سياسية ـ كلية العلوم الإدارية ـ جامعة الكويت.

عام ١٩٧٩ أحداث الثورة الإيرانية، والغزو السوفييتي لأفغانستان، ثم كان المتغير الرابع في ٢ من أغسطس عام ١٩٩٠، حيث تعرضت الكويت إحدى دول المنطقة لأخطر وأعنف أزمة عندما غزتها القوات العراقية، وأعلنت ضمها إلى العراق، ولقد أثار ذلك الغزو الوحشي سخط المجتمع الدولي الذي طالب بانسحاب القوات العراقية المعتدية من كل الأراضي الكويتية وإعادة استقلال الكويت وسيادتها التامة على أراضيها والاعتراف بحكومتها الشرعية. وأصدر مجلس الأمن الدولي سلسلة من القرارات التي تدين وترفض هذا الاحتلال، وكان أهم هذه القرارات القرار رقم ٦٧٨ الذي أعطى العراق مهلة حتى ١٥ يناير من عام ١٩٩١ للانسحاب من الكويت، وإلا فإن التحالف الدولي سيستخدم كل الوسائل الضرورية لإجبار العراق على ا لتنفيذ، وعلى غير المألوف تم إقرار جميع قرارات مجلس الأمن بصورة سريعة، وأصبحت هيئة الأمم المتحدة مركزا للجهود الدولية لإنهاء هذه الأزمة. وبعد حوالي سبعة أشهر من بداية الأزمة وفي ٢٦ من فبراير عام ١٩٩١ انهزمت القوات العراقية أمام قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد طرحت مجموعة من المفاهيم والمشروعات الأمنية المختلفة بشأن أمن الخليج من قبل الدول المهتمة بأمن المنطقة كالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي «سابقا» وإيران بالإضافة إلى دول الخليج العربية ومن ضمنها الكويت، حيث بنت كل دولة استراتيجيتها وسياستها نحو أمن الخليج على أساس أهدافها ومصالحها الحيوية. ولعدم الاتفاق على هذه المفاهيم فإن مصادر الخطر التي تهدد أمن المنطقة أيضا كانت متباينة متنوعة [1] ووجهة النظر الكويتية تعتمد على فرضية مؤداها أن الغزو العراقي للكويت أسفر عن تغير في مفاهيمها الأمنية التي كانت تعتقد في السابق أن مصدر الخطر الحقيقي لأمن الخليج يتمثل في إسرائيل والتنافس الأمريكي السوفييتي (سابقا)، والحرب العراقية الإيرانية بالدرجة الأولى، وبينما ترى الآن أن إحدى الدول العربية وهي العراق بقوتها العسكرية هي مصدر التهديد الرئيسي لأمن لكويت ووجودها، وفي إطار هذه الفرضية تثور مجموعة من التساؤلات، حول ماهية لمصادر الفعلية التي كانت تهدد أمن الخليج قبل الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠؟ وما هم المشروعات الأمنية التي طرحت لضمان أمن الخليج؟ وما موقف الكويت منها؟.

وما أهم المصادر التي تهدد أمن الخليج بعد الغزو من وجهة النظر الخليجية وبالتحديد كويت؟ وما هي المشروعات المطروحة لضمان أمن الخليج في الوقت الحاضر من وجهة

) د. إسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمريكي ـ السوفييتي حول الشرق الأوسط: الأبعاد الإقليمية والدولية، ذات السلاسل لكويت 1986 ص ص 432 ـ 443.

النظر الخليجية وخاصة الكويت؟.

والهدف من الدراسة هو التحقق من فرضية البحث والتعرف عن كثب على المفاهيم الأمنية التي كانت سائدة قبل الغزو العراقي للكويت ومصادر الخطر التي كانت محتملة وأهم المشروعات الأمنية لحماية الخليج وموقف الكويت منها، بالإضافة إلى الإجابة عن الأسئلة المطروحة ودراسة أهم المفاهيم الأمنية السائدة بعد الغزو والخطوات التي اتبعتها الدول الخليجية لضمان أمنها من الأخطار الخارجية. وسيتم التركيز على سياسة الكويت الأمنية والخطوات التي اتخذتها لضمان أمنها.

ويعود سبب التركيز على الكويت إلى كونها تعرضت للعدوان المباشر ومازالت تمثل حالة من الدول الصغيرة التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها بنفسها، ويمكن أن نقيس عليها بقية الدول الخليجية الأخرى. وإذا كنا نحاول إلقاء الضوء على أساليب المعالجة في هذا الموضوع، فإن هناك دولا أخرى لديها وجهات نظر مختلفة حول أمن الخليج لن نبحثها في هذه الدراسة.

لقد اعتمدت هذه الدراسة على التقصي الميداني بإجراء بعض المقابلات لمجموعة من الشخصيات السياسية والأكاديمية والباحثين السياسيين المهتمين بأمن الخليج، ومن جانب آخر على دراسة مكتبية حيث تم تجميع المادة العلمية من خلال الدراسات والمقالات التي تناولت موضوع أمن الخليج. وتجدر الإشارة إلى أن الباحث قد واجه بعض الصعوبات عند إجراء المقابلات أو الاطلاع على بعض المصادر وربما يعود ذلك إلى حساسية الموضوعات الأمنية وسرية بعض المعلومات.

وتكمن أهمية الدراسة في أن الإطار الجيوسياسي لم يتبلور حول المفهوم الأمني الإقليمي، وكذلك حول أمن دول مجلس التعاون. بالإضافة إلى ارتباط مفهوم الأمن بمفهوم الدولة، ولذلك فإن المشروعات الأمنية التي طرحت منذ الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج، شهدت نوعا من الشد والجذب ونوعا من الهدوء والركود أحيانا. ولم تأخذ الصيغة المستقرة على الصعيدين الإقليمي والفرعي.

وللوصول إلى دراسة متعمقة كلية، مستفيضة، بغية الوصول إلى فهم أعمق تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة (Case Study) [٢]. وكذلك دراسة أهم العوامل المختلفة التي أثرت في أمن الخليج بالإضافة إلى جمع المعلومات والبيانات ثم تحليلها بغية (الوصول إلى أسباب

(٢) د. فاروق يوسف أحمد، مناهج البحث العلمي، مكتبة عين شمس، القاهرة 1984 ص 46.

ومسببات هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها وبالتالي استخلاص نتائج يمكن تعميمها مستقبلا). [٣]

بالإضافة إلى استخدام المنهج المقارن عند إجراء المقارنات بين المشروعات الأمنية والرؤى الأمنية المختلفة لأمن الخليج. وغني عن البيان (أن الكشف عن أوجه التماثل عن طريق عرض المقارنات يزود الباحث بفكرة أوضح للأشياء والظواهر موضع الدراسة) [٤]. بهدف إلقاء الضوء على المشروعات الأمنية المختلفة وعلى سياسة الكويت الأمنية وموقفها من تلك المشروعات قبل الغزو وبعده والإجراءات التي اتخذتها لضمان أمنها.

وتنقسم هذه الدراسة إلى محورين رئيسيين: **المحور الأول** يدور حول مفهوم أمن الخليج قبل الغزو العراقي للكويت وأهم المشروعات التي طرحت لملء الفراغ الأمني في تلك الفترة، وموقف الكويت من هذه المشروعات.

والمحور الثاني يدور حول مفهوم الكويت لأمن الخليج بعد الاحتلال العراقي لها ومدى ضمان أمن الكويت من الأخطار الخارجية.

الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

تعود الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي إلى تميز موقعها الجغرافي، حيث يمثل الخليج نقطة التقاء طرق المواصلات بين القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوربا، فهو يرتبط بمضيق هرمز وخليج عمان وباب المندب والبحر الأحمر وكذلك يعتبر أحد أذرع المحيط الهندي، ومن هنا يعد ممرا مائيا حيويا له أهميته من الناحيتين العسكرية والتجارية.

وعلى مر العصور كانت منطقة الخليج ولاتزال ساحة للصراع بين القوى العظمى، حيث بدأ هذا الصراع بالسيطرة البرتغالية في القرن السادس عشر الميلادي، أعقبه التنافس بين القوى الأوروبية (الهولندية والفرنسية والبريطانية)، إلى أن انتهى بالسيطرة البريطانية آنذاك. ثم انسحبت بريطانيا من منطقة شرق السويس ومن ضمنها منطقة الخليج في نهاية عام ١٩٧١.

وتمتاز منطقة الخليج بأهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة تتناسب طردا مع الاهتمامات الدولية بالمنطقة ككل، وأصبح لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي (سابقا) بالإضافة إلى القوى الإقليمية استراتيجيات متكاملة منذ إعلان بريطانيا في ١٦ من يناير عام ١٩٦٨ عن نيتها الانسحاب من شرق السويس.

---

(٣) د. محمد محمود ربيع، مناهج البحث للعلوم السياسية، مكتبة الفلاح، الكويت 1987. ص ص 256 ـ 257.
(٤) د. محمد عبد الغني السعودي ومحسن الخضري، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة 1986 ص 51.

أولا: الموقع الجغرافي والأهمية العسكرية للمكان:

تمتد منطقة الخليج العربي من مضيق هرمز حتى مصب شط العرب، ويفصل الخليج العربي بين شبه الجزيرة العربية وإيران، ويعتبر مضيق هرمز المنفذ الوحيد للدول العربية الخليجية كالكويت وقطر والبحرين والعراق.

وخلال الحرب العالمية الثانية استغلت الولايات المتحدة وبريطانيا الخليج كطريق لتوصيل المعدات العسكرية للاتحاد السوفييتي (سابقا)، ولهذا السبب يعتقد السوفييت بأن الغرب قد يعاود استخدام الخليج مستقبلا لغزو أراضيهم عبر بحر قزوين (٥).

ولم يكن أمن الخليج يثير قلق الدول الأوربية قبل إعلان بريطانيا عن نيتها الانسحاب من الخليج في اواخر عام ١٩٧١، إلا أن تطور الأوضاع في القرن الإفريقي دفع الولايات المتحدة إلى تعزيز وجودها في منطقة المحيط الهندي بهدف ملء الفراغ الأمني الذي خلفه الانسحاب البريطاني، وقد استندت الولايات المتحدة على مبدأ نيكسون القاضي بالاعتماد على إيران والسعودية في حفظ الأمن بمنطقة الخليج.

ثم تداعت الأحداث في الخليج في عام ١٩٧٩ الذي شهد قيام الثورة الإيرانية والتدخل السوفييتي في أفغانستان، ومن هنا رأى الغرب خللا في توازن القوى بالمنطقة، فتبنت الولايات المتحدة مبدأ كارتر لحفظ الأمن بالخليج (٦).

وعلى الجانب الآخر ينظر الاتحاد السوفييتي (سابقا)، إلى منطقة الخليج على أنها من الجبهات المهمة والتي تشكل خطرا على أمنه القومي بسبب القرب الجغرافي منها ولذلك يسعى السوفييت إلى فك الحصار الذي يحاول الغرب فرضه حوله من خلال الأحلاف العسكرية، وقد طرح الاتحاد السوفييتي مشروع بريجينيف والذي يهدف إلى إبعاد منطقة الخليج عن دائرة الصراع الدولي وشبح المواجهة العسكرية (٧).

ثانيا: الأهمية الاقتصادية:

لاتزال منطقة الخليج تمثل أحد أهم المناطق في العالم لأسباب اقتصادية واستراتيجية مرتبطة أساسا بالنفط الذي تعتمد عليه أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة، وهذا يعني أن أي تهديد لهذا المصدر الحيوي يشكل كارثة على الحضارة الأوربية حيث تستورد

---

(٥) Area Hand book for the Persian Gulf States, Washington, D.C. American University,1977. PP1-48

(٦) د. زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي (مبدأ كارتر)، معهد الإنماء العربي، بيروت 1982 ص 61.

(٧) د. عايد طه ناصف، الاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج ـ جامعة البصرة 1982 ص 34.

المجموعة الغربية (OECD) ١٣ مليون برميل بترول يوميا خلال عام ١٩٩٣، أما الولايات المتحدة فتستورد حوالي ١٨ مليون برميل، واليابان حوالي ٦ ملايين برميل يوميا[٨].

ويحتوي الخليج على أكثر من بقعة جغرافية من النفط، وأضخم الاحتياطات النفطية موجودة فيه بالإضافة إلى أكبر حقول الإنتاج. والاحتياط النفطي في العالم يتناقص باستثناء منطقة الخليج فهو يزداد باستمرار، ويشكل ٦٠٪ من الاحتياطي العالمي ويبلغ إنتاجها ٤٠٪ من إنتاج العالم للنفط[٩].

إن اعتماد العالم الغربي والولايات المتحدة واليابان على نفط المنطقة بهذه الصورة التي توضحها إحصائيات وأرقام الكميات المستوردة من نفط الخليج يجعل هذه الدول حريصة كل الحرص على أمن واستقرار الخليج حيث بدأت الولايات المتحدة تبدي اهتماما بمناطق محددة ومنها الخليج، والجداول التالية توضح إنتاج واحتياطي البترول والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى العراق وإيران.

---

(٨) حسين عبدالله: (نحو سياسة نفطية منسقة عربيا) مجلة النفط والتعاون العربي، م17، ع62 صيف 1992.

(٩) Zalmay Khalilzad, "The United States and the Persian Gulf: Preventing Regional Hegemoneys" Survival, Vol.37, No2 Summer1995 PP 95-120.

إنتاج النفط (١٠٠٠ برميل يوميا) واحتياطي النفط (مليار برميل)

الدولة	١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤		*
	انتاج	احتياطي	انتاج	احتياطي	انتاج	احتياطي	انتاج	احتياطي	انتاج	احتياطي	
الإمارات	٢٩٣٣	٩٨,١	٣٠٢٥	٩٨,١	٣٠٨٩	٩٨,١	٢٩٨١	٩٨,١	٣٠٨٤	٩٨,١	
البحرين	١٨٥	٠,١	١٨٣	٠,١	٢٠٤	٠,١	٢١٠	٠,١	٢٢٠	٠,٢	
السعودية	٨١٠٢	٢٦٠,٣	١٠٠٤٢	٢٦٠,٩	١٠٢٦٠	٢٦١,٢	٩٩٥٤	٢٦١,٢	١٠٠٧٥	٢٦١,٢	
قطر	٥٨١	٣,٠	٦٢٦	٣,٠	٧٧٦	٣,١	٧٧٠	٣,٧	٦٦٣	٤,٥	
الكويت	١٣٥٩	٩٧,٠	٢١١	٩٦,٥	١١٩٦	٩٦,٥	٢١٤٩	٩٦,٥	٢٢٢٩	٩٦,٥	
عمان	٧٨٩	٤,٣	٨٠٤	٤,٣	٨٥٤	٤,٧	٨٩٠	٤,٧	٩٢٧	٤,٨	
العراق	٢٣٦٥	١٠٠	٣٣٢	١٠٠	٦١٦	١٠٠	٨٢١	١٠٠	٧٤٣	١٠٠	**
إيران	٣١٩٤,٧	٩٢,٨٢٥	٣٤٢٨	٩٢,٨٦٠	٣٤٣١,٦	٩٢,٨٦٠	٣٤٢٥,٢	٩٢,٨٦٠	٣٥٩٦	٩٤,٣٠٠	**

* المصدر منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OABEC) التقرير الإحصائي السنوي 1995.

* المصدر Annual Statistical Bulletin.Organization of the Petroleum Exporting Countries. 1994

وبالإضافة إلى كمية الإنتاج الهائلة من البترول والغاز والاحتياطي الضخم فإن الأسواق الخليجية سواء بالنسبة للسلع الاستهلاكية المختلفة أو واردات الأسلحة تعطي بعدا إضافيا لأهمية منطقة الخليج حيث أنفقت السعودية حوالي ٤٧ بليون دولار خلال الثمانينيات على مشتريات الأسلحة، أما في عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، فإن المصروفات الدفاعية بلغت ٣,٢٣٪ ـ ٨,٣٣٪ من الناتج القومي على التوالي. أما مصروفات الكويت في الفترة نفسها فقد بلغت حوالي ٥,٧٪ إلى ٣٣٪ وتتبوأ الدول الخليجية مركز الصدارة عالميا في شراء الأسلحة. وبلغت مشتريات السعودية من الأسلحة خلال عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، ١,٢٤ مليار دولار، أما الكويت فرصدت بعد التحرير مبلغا قدره ٣,١١ بليون دولار، وبلغت التقديرات الكويتية للإنفاق على التسلح حوالي ٣٠ بليون دولار، والإمارات ٣ بليون دولار وعمان ٥,٢٢٩ مليون دولار يضاف إلى ذلك بعض المشتريات التي لم يعلن عنها.[١٠] وفي عام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ بلغ إجمالي الدخل القومي لدول مجلس التعاون الخليجي حوالي (٢٠٠,٠٤٠) مليار دولار أمريكي، ويشكل هذا المبلغ حوالي ٥٠٪ من الدخل القومي العربي للعام نفسه ويبلغ عدد السكان حوالي ٨٪ من عدد السكان في الوطن العربي، وبلغ الإنفاق على التسلح وأعباء الدفاع للعام نفسه حوالي (٣٧,٨٢٨) مليار دولار أمريكي، ويبلغ هذا الإنفاق حوالي ٦٥,٧١٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العربي.[١١]

أما واردات الدول الخليجية من السلع الاستهلاكية فقد بلغت عام ١٩٩٠ حوالي ٤٧ مليار دولار أمريكي، والجدول التالي يوضح واردات دول مجلس التعاون خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ كل دولة على حدة.

واردات الدول الخليجية خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤
(مقدرة بمليون دولار أمريكي)

اسم الدولة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
* البحرين	٣٦٧١,٥٠	٤٠٧١,٠٥	٤٢١٥,٧٨٩	٣٨١٥,٧٨٠	٣٦٩٤,٧٦
الكويت	٣٨١٦,٦٧	٤٥١٠	٧٠٦٩,٦٧	٧٠٧٦,٦٧	٦٦٢٦,٦٧
عمان	٢٦٤١,٠٢	٣١٤٨,٧	٣٧١٥,٣٨	٤٠٥٣,٨٤	٣٨٥٨,٩٧
السعودية	٢٤٠٣٧,٣٣	٢٩٠٤٠	٣٣٦٥٣,٣٣	٢٨١٦٠	٣٣٣٠٦,٦٧
قطر	١٣٢٥,٨٢	١٧٢٠,٠٥	٢٠١٥,٣٨	١٨٩٠,٦٥	١٩٩٧,٨٦
** الإمارات	١١٢٠١,٩٠٧	١٣٧٤٩,٨٦٤	١٧٤١٤,٧١٤	١٩٥٢٥,٦١٣	٢٤٥٣٧

المصدر: Monthly Bulletin of Statistics Vol. L No.1 January1996 United Nations, New York1996.
* المصدر: Direction of Trade Statistics Quarterly, December1995. International Monetary Fund. Washington, D.C1995

(١٠) Feisal Al Mazidi, The Future of the Gulf, The Legacy of the War and the Challenges of the 1990s I.B. Tauris, London 1993PP. 86-107.

(١١) العميد إبراهيم كاخيا: «توازن القوى في المنطقة بعد حرب تحرير الكويت». مجلة الدفاع العربي، يونيو 1995.

مفهوم أمن الخليج ومصادر الخطر
وجهة نظر خليجية (دول مجلس التعاون الخليجي)

يرتبط مفهوم الأمن القومي بأمن الدولة والمجتمع الذي تبسط حكومة ما سلطاتها السياسية عليه، وفي الأدبيات العربية يستخدم عادة مفهوم الأمن الوطني للتعبير عن حماية كيان الدولة، أما مفهوم الأمن القومي فيشير إلى أمن الأمة العربية وسيتم استخدام مفهوم الأمن القومي للتعبير عن أمن الدولة، وما عدا ذلك سيتم الإشارة إليه ولكن ماذا يعني مفهوم الأمن القومي؟

يعرفه الدكتور خلدون النقيب بأنه «مجمل السياسات التي ترمي إلى توفير الحماية للدولة والأمن للمواطنين وضمان حرية القرار السياسي أو استقلاله النسبي.[١٢]

ويعرفه الدكتور علي الدين هلال الأمن القومي بأنه «تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضاء العام في المجتمع» [١٣].

أما موسوعة السياسة فتعرف الأمن القومي بأنه «تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي» [١٤]

وفي هذا الصدد يبدو أن أمن الخليج يشكل معضلة أساسية لدول مجلس التعاون، لأن هذه الدول لا تملك حلا لهذه المشكلة وهناك أطراف أخرى إقليمية ودولية أكثر تأثيرا وفاعلية في أمن الخليج لم تتفق على تصور محدد للأمن بسبب اختلاف المصالح والأهداف والأولويات السياسية.

فما المقصود بأمن الخليج في نظر دول مجلس التعاون؟

نرى أن المقصود به بالدرجة الأولى هو أمنها كدول تقع على الخليج بالإضافة إلى حماية وتأمين الممرات المائية التي تعتبر الشريان الحيوي لنقل البترول، ولما لهذه الممرات المائية

---

(١٢) د. خلدون حسن النقيب، ندوة «الوحدة بين دول الخليج العربي: منظور مستقبلي» الكويت، ديسمبر 1991.

(١٣) د. علي الدين هلال «الأمن القومي العربي: دراسة الأصول» شئون عربية، ع35 يناير 1984.

(١٤) د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1979 ص331.

الدولية من أهمية اقتصادية فإن ضمان أمنها وحمايتها يكون بالاشتراك مع الجماعة الدولية ودول الخليج [١٥].

وتختلف المفاهيم والرؤى السياسية حول مضمون أمن الخليج باختلاف الأطراف المؤثرة فيه.

مصادر التهديد لأمن الخليج (قبل الغزو العراقي للكويت)

تتعدد المصادر التي تهدد أمن دول الخليج العربية، حيث توجد مصادر داخلية وأخرى خارجية إقليمية ودولية، ويصعب التمييز بين المصدرين بسبب ترابطهما وتداخلهما. ولكي تتم مواجهة هذه التهديدات بصورة جماعية يشترط توافر الحد الأدنى من التفاهم حول مصادر الخطر بين دول المجلس، وبعد ذلك يمكن إعداد الأولويات الأمنية ورسم السياسات الملائمة لمواجهة هذا التهديد.

أولا: المصادر الخارجية

١ـ الاتحاد السوفييتي (سابقا)،ويتمثل ذلك في تبنيه الأيديولوجية الشيوعية، بينما الدول الخليجية، وهي دول محافظة وتقليدية وتوجهاتها تتناقص مع ذلك فإنها لم تنشىء علاقات دبلوماسية معه باستثناء الكويت حتى وقت قريب [١٦].

وبعد الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج وجد الاتحاد السوفييتي (سابقا) الفرصة سانحة لإيجاد مركز نفوذ في المنطقة، وأدت هذه السياسة إلى زيادة وتقوية الأسطول البحري السوفييتي في المحيط الهندي وحصل على بعض التسهيلات في ميناء عدن والعراق وترمي السياسة السوفييتية إلى تحقيق الأهداف التالية:

١) زيادة وتقوية النفوذ السوفييتي في منطقة الخليج العربي.

٢) محاولة التغلب على التحفظات الموجودة ضده في المنطقة.

٣) المحافظة على مصالحه وتطوير علاقاته مع أكبر عدد ممكن من دول المنطقة.

---

١٥) د. محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية مطابع دار الوطن، الكويت 1993/ 1994 ص 869.

١٦) نفس المرجع السابق.

٤) تحقيق تلك الأهداف دون تعريض مصالحه وصداقاته مع دول أخرى خارج المنطقة للخطر.[١٧]

٥) محاولة إزالة التهديد الغربي حيث يحاول السوفييت تقليل مستوى هذا التهديد نظرا لصعوبة إزالته نهائيا ومن ثم يلجأ السوفييت إلى زيادة نفوذهم وتعويد العسكري السوفييتي على المنطقة بالإضافة إلى محاولة الحصول على قواعد عسكرية له في الخليج أو بالقرب منه[١٨]

٢ـ التنافس الأمريكي السوفييتي في منطقة الخليج والمحاولات المحمومة لبسط النفوذ على هذه المنطقة وجود الأساطيل، ومحاولة بعضها إيجاد موطىء قدم لها في منطقة الخليج مما يشكل ذلك تهديدا لأمن وسيادة دول المنطقة، ومن ثم معارضة دول الخليج التدخل في شئون المنطقة مما يترتب عليه جرها إلى الصراعات الدولية، وهذا لا يتفق مع مصالحها، حيث أكدت قرارات المجلس الأعلى لدول المجلس ضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية.[١٩]

إلا أن هذا التوجه السياسي لدول المجلس نحو عدم إقامة القواعد العسكرية الأجنبية والحرص على أن يكون أمن الخليج من مسئولية أبناء المنطقة، وكذلك عدم الارتباط بالقوى الكبرى، كل هذه السياسة قد تغيرت بعد استفحال الحرب العراقية الإيرانية، حيث انتشرت السفن الأمريكية لتوفر الحماية لناقلات البترول ورفعت السفن الكويتية الأعلام الأمريكية حتى لا تتعرض للاعتداءات العسكرية الإيرانية.[٢٠]

٣ـ الخطر الإسرائيلي: نتيجة سياسة إسرائيل العدوانية تجاه الدول العربية أكدت القرارات الختامية لاجتماعات قادة دول المجلس إدانة العدوان الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، وتأييد انتفاضته وإدانة السياسة الإسرائيلية في تصعيد العدوان على الدول العربية وخاصة في لبنان وسوريا والمطالبة بانسحابها من كل الأراضي العربية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته، كما أكدت هذه الدول أن الأمن في منطقة الخليج مرتبط بتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط.[٢١]

ويؤكد الدكتور حسن العلكيم ـ رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الإمارات أن إسرائيل

---

(١٧) د. وليد الشريف «الاتحاد السوفييتي ومنطقة الخليج» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الثانية، العدد 5، يناير 1976.

(١٨) R.M Burell, The Persian Gulf, The Center For Strategic and International Studies, Georgetown University, Washington, D.C.1972 PP. 119-126.

(١٩) انظر البيان الختامي لمؤتمر القمة الثاني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض 11 نوفمبر 1981.

(٢٠) د. حسين محمد البحارنة، ندوة «مجلس التعاون الخليجي ودوره الرائد في تحقيق الوحدة الخليجية» الكويت 15 ـ 17 نوفمبر 1993.

(٢١) انظر البيانات الختامية لمؤتمرات القمة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال الفترة 1981 ـ 1987.

هي التي تشكل الخطر الحقيقي، ولايزال هذا الخطر قائما في كل الحسابات بما تملكه من أسلحة نووية، أما دول المنطقة فلها مصالح مشروعة ولا نستطيع أن نغير الجغرافيا وعلينا أن نتعايش بسلام ونقبل بالحدود القائمة [٢٢]

ويؤكد الدكتور محمد الرميحي أن التهديد الإسرائيلي لدول الخليج قد زاد خلال السبعينيات والثمانينيات بعد مشاركة بعض الدول الخليجية في حرب عام ١٩٦٧، وقطع البترول في أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣. [٢٣]

ثانيا: المصادر الإقليمية:

١ـ التهديد الإيراني:

اتفقت الأطماع الإيرانية ومصالحها الاستراتيجية في عهد الشاه مع الأهداف الأمريكية لحماية أمن الخليج، وسعت الولايات المتحدة لتوفير جميع مستلزمات القوة العسكرية لتحقيق ذلك الغرض للاعتبارات التالية:

ـ الشاه يمثل الجانب الأقرب للمصالح الأمريكية ويرتبط بعلاقات وثيقة معها.

ـ المزايا التي تتمتع بها إيران عن سواها في منطقة الخليج مما يؤهلها للقيام بهذا الدور من حيث الكثافة السكانية والتطور الاجتماعي والاقتصادي بالإضافة إلى مجموعة من العوامل التي تحدد الأهداف الإيرانية وسياستها في المنطقة ومفهومها الأمني وهي:

١ـ الموقع الجغرافي الإيراني على الخليج، ووجود ادعاءات تاريخية لها في المنطقة.

٢ـ إعطاء إيران نفسها الحق في حماية الطائفة الشيعية في كافة الدول الخليجية، بالإضافة إلى وجود جاليات إيرانية لها تأثيرها التجاري والاقتصادي في معظم دول الخليج. [٢٤]

وأكد الشاه عشية الانسحاب البريطاني أن إيران لن تتهاون في مسألة حفظ الأمن وسيكون لديها القوة العسكرية اللازمة للدفاع عن المنطقة [٢٥]

واقترحت إيران عام ١٩٦٩ أن تساهم الدول الخليجية الأخرى في حماية أمن الخليج ولكنها لم تتجاوب مع المطالب والأهداف الإيرانية، لذلك بدأت إيران بسلسلة من الإجراءات

---

(٢٢) مقابلة مع الدكتور حسن العلكيم، مجلة الشروق، «الإمارات» 15ـ21 يناير 1996، العدد 197

(٢٣) د. محمد الرميحي، ندوة (منطقة الخليج العربي في ضوء المتغيرات الدولية المستجدة) ومنشورة في صحيفة الاتحاد (الإمارات) 5 فبراير 1983.

(٢٤) د. محمد رضا فودة، الأمن القومي للخليج العربي، الصلاح للدراسات السياسية والإنتاج الإعلامي، باريس، 1991، ص ص 30 ـ 31.

(٢٥) د. محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية (1921 ـ 1971) ذات السلاسل، الكويت 1985 ص 386.

العسكرية لتأكيد هيمنتها على المنطقة، حيث قامت باحتلال جزيرتي (طنب الكبرى، وطنب الصغرى)، بالإضافة إلى اقتسام جزيرة (أبو موسى)، وكذلك إرسال قوات عسكرية إلى عُمان بناء على طلب حكومتها لإخماد ثورة ظفار.

وكان الخلل الواضح في ميزان القوة بكافة أبعاده بين إيران ودول مجلس التعاون مصدر تهديد وقلق دائمين للدول الأخيرة، وبالرغم من سقوط حكم الشاه عام ١٩٧٩ وقيام الجمهورية الإسلامية.. فإن السياسة الإيرانية استمرت ذات توجهات عقائدية معادية للدول الخليجية ولاتقل خطورة عن النظام السابق.

ولقد أدانت الدول الخليجية الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها بعض دول المجلس من قبل إيران والتي تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة كتعرض الكويت للقصف الصاروخي والاعتداء على سفارة الكويت والسعودية في طهران وضرب الناقلات البترولية والفتنة التي أثارها الإيرانيون بجوار البيت الحرام، كل هذه الأعمال لا تنم عن التزام إيران بمبادىء القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادىء حسن الجوار.(٢٦)

وترى الدول الخليجية أن إيران إن كانت ثورية أو غير ذلك فهي مصدر خطر دائم بسبب المساحة الجغرافية والكثافة السكانية والادعاءات التاريخية القديمة لإيران في الخليج، وكذلك الغموض في السياسة الإيرانية فضلا عن زيادة التسلح والنشاط الثوري الإيراني، ومحاولة إيران تنظيم أمن الخليج بعيدا عن القوى الخارجية. أما إيران فترى أن العلاقات الأمنية القوية التي تربط دول الخليج مع الولايات المتحدة، وأن الوجود الأجنبي في الخليج، وزيادة التسليح الخليجي، كل ذلك يشكل تهديدا لأمنها، ويشكل عامل فقدان الثقة الذي يشوب العلاقة بين إيران والدول الخليجية العربية (٢٧)

٢ـ التهديد العراقي:

زاد قلق العراق حول مستقبل ترتيب القوى في الخليج بعد إعلان بريطانيا الانسحاب من المنطقة ولم يستطع العراق أن يلعب دورا أساسيا في الفترة من عام ١٩٦٨ حيث تولى حزب البعث السلطة في العراق إلى عام ١٩٧٥ حين تم توقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران، وخلال هذه الفترة كان العراق مصدر تهديد سياسي لدول الخليج العربية، ولم تكن علاقاته بدول الخليج جيدة بسبب نشاطات الجماعات البعثية داخل دول الخليج وتقديم العراق

---

(٢٦) انظر البيان الختامي لمؤتمر القمة الثامن لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض 29 ديسمبر 1987.

(٢٧) Zalmay Khalilzad, OP. Cit. pp.95-120

مساعدات لحركة التمرد في ظفار، كما كان بالنسبة للكويت مصدرا للتهديد العسكري منذ الاستقلال عام ١٩٦١، بسبب الادعاءات التاريخية له في الكويت [٢٨]

وللعراق سياسة واضحة حول مفهوم أمن الخليج فهو يعارض أي نوع من التحالفات العسكرية أو أي تكتل إقليمي، ويرفض ارتباط أي دولة من دول الخليج بالدول الكبرى لأن ذلك سيساعد على تدخل قوى أخرى، وهذا من شأنه الإخلال بأمن الخليج [٢٩]

وبعد عام ١٩٧٥ طرأ تحسن على العلاقات العراقية ـ السعودية بسبب تدخل إيران في عمان، كما تحسنت العلاقات الكويتية ـ العراقية بعد توقيع اتفاقية للتعاون بين البلدين عام ١٩٧٨.

والجدول التالي يوضح الخلل في توازن القوى بين دول المنطقة من حيث عدد السكان والمساحة الجغرافية وعدد الجيوش، بعد حرب تحرير الكويت، وبالإضافة إلى هذا الخلل، فإن هناك خللا آخر في ميزان التسلح حيث تملك إيران ١,٤٤٥ دبابة والعراق ٢,٧٠٠ دبابة وتملك المملكة العربية السعودية ٩١٠ دبابة، بينما بقية دول المجلس مجتمعة تملك ٥٧٤ دبابة.

وفي مجال القوة الجوية فإن إيران تملك ٢٩٥ طائرة، والعراق ٣٥٣، والمملكة العربية السعودية ٢٩٥، وبقية دول المجلس تملك مجتمعة ٢٥٥ طائرة. أما القوة البحرية فإن إيران تملك غواصتين وثلاث سفن زارعة للألغام و٨ سفن برمائية و١٧ مركبا صغيرا، ولا تملك بقية دول المنطقة أي غواصة، وتملك العراق أربع سفن زارعة للألغام، والسعودية ٧، ولا تملك بقية دول المنطقة سفنا برمائية باستثناء عمان التي تملك ٣ والسعودية ٨، وبقية دول الخليج مجتمعة تملك ١٩ مركبا صغيرا. [٣٠]

ولا يوجد تنسيق فعلي في مجال التسلح والتدريب وتبادل الخبرات بين دول مجلس التعاون مما يضاعف الخلل الحقيقي في توازن القوى في المنطقة ومحاولة كل من إيران والعراق الهيمنة على الخليج.

---

٢٨) د. عبدالله الغنيم وآخرون، الكويت وجودا وحدودا: الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية، مركز بحوث الشرق لأوسط، القاهرة 1991 ص ص 90 ـ 136.

٢٩) محمد جاسم محمد، الاستراتيجيات الأمنية في منطقة الخليج العربي: رؤية عربية، مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة 198 ص ص 116 ـ 123.

٣٠) Anthony H. Cordesman, 'Kuwait Security A Net Assessment" "Un Published" Center For Strategic and International Studies, Washington, D.C.1996.

توازن القوى في منطقة الخليج

اسم الدولة	إيران	العراق	البحرين	الكويت	عُمان	قطر	السعودية	الإمارات
١٠٠٠كم٢ ** المساحة الجغرافية	١,٦٤٨	٤٣٨	٠,٦٦٠	١٨	٣٠٠	١١	٢١٥٠	٨٤
*عدد السكان	٦٤,٨٠٥	٢١,٠٣٨	٥٧٢	١٥٠٥	١٨٨١	٥٤٤	١٨٦١٣	١٨٣٠
*١٠٠٠ عسكري تقريبا مجموع القوات المسلحة	٥١٣	٣٨٣	١١	١٦	٤٤	١١	١٠٥	٧٠
*١٠٠٠ عسكري تقريبا الجيش	٣٤٥	٣٥٠	٩	١٠	٢٥	٩	٧٠	٦٥
*١٠٠٠ عسكري تقريبا القوة البحرية	١٨	٣	,٧٠٠	٢,٥	٤,٢	١,٨	١٣,٥	١,٥
*١٠٠٠ عسكري تقريبا القوة الجوية	٣٠	٣٠	١,٥	٢,٥	٤,١	٠,٨	١٨	٣,٥
*الاحتياط	٣٥٠	٦٥٠	٢٣,٧	–	–	–	–	–
*الحرس الوطني	..	..	..	..	٦,٥	–	٧٥	..

* المصدر: The International Institute For Strategic Studies, The Military Balance 1995-1996, Published by Oxford University Press,1995.

** المصدر: Organization of the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin,1994.

٣ـ الحرب العراقية الإيرانية:

اندلعت الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر عام ١٩٨٠، ومنذ بدايتها بُذلت الكثير من المساعي الفردية والإقليمية والدولية لإيقاف هذه الحرب، وحاولت الدول الخليجية احتواء هذه الحرب منذ اندلاعها وانشغلت بها على شكل فردي أو جماعي لإدراكها بأن هذه الحرب ستؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على دول الخليج اقتصاديا وعسكريا وتفتح المجال لتدخل القوى الخارجية، مما يجعل هذه المنطقة ساحة للصراع الدولي فتستغل الدول الكبرى الخلافات الإقليمية لصالحها. وشهدت هذه الحرب تصعيدا خطيرا بعد عام ١٩٨٤، وبدأ الوضع يزداد خطورة ويتفاقم في المنطقة بعد تهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز والتعرض للسفن التجارية لبعض الدول الخليجية وصرح الرئيس الإيراني (أن الناقلات الكويتية المعاد تسجيلها تقوم بنقل البترول العراقي وأكد أنه طالما ظل البترول الإيراني تحت تهديد العراق، فإن إيران لن تسمح للعراق بحماية بتروله عن طريق نقله بناقلات كويتية وسط حراسة أمريكية.[٣١]

وقد أكدت قرارات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي منذ عام ١٩٨١، وحتى عام ١٩٨٨ ما يلي:

١ـ أن الحرب العراقية الإيرانية من المشكلات التي تهدد أمن المنطقة وتزيد من احتمالات التدخل الأجنبي.

٢ـ أن القلق العميق يزداد من اجتياز إيران للحدود الدولية مع العراق وما يشكله من خطر على سلامة الأمة العربية وتهديد لأمنها وانتهاك لسيادتها.

٣ـ أن هذه الحرب تهدد أمن واستقرار المنطقة بأكملها.

٤ـ الدعوة الدائمة لوقف هذه الحرب وعدم التعرض للمنشآت الاقتصادية والموانى والمدن والممرات المائية.

٥ـ إدانة المحاولات لزج الدول الخليجية في أتون الحرب ومحاولة توسيعها وإدانة الأعمال لإرهابية التي تعرضت لها دول المجلس بسبب هذه الحرب [٣٢]

وكانت الدول الخليجية تنظر بقلق شديد إلى إفرازات هذه الحرب والعنف الخطير الذي بلغته حتى انتهت في أغسطس عام ١٩٨٨، وخرج العراق من هذه الحرب وقد تضخمت آلته العسكرية بصبح خطرا رئيسيا للدول الخليجية. وهكذا تبقى كل من إيران التي تعتمد على تفوقها البشري العراق الذي يعتمد على آلته العسكرية مصدر تهديد للمنطقة ولكن بدرجات متفاوتة.

---

٣١) د. يحيى حلمي رجب، الخليج العربي والصراع الدولي، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت 1989 ص 212.
٣١) انظر البيانات الختامية لمؤتمرات القمة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال الفترة 1981 ـ 1987.

ثالثا: مصادر التهديد الداخلية:

بالإضافة إلى المشكلات الخارجية فإن دول الخليج تواجه مجموعة من التحديات الداخلية التي تهدد أمن دول الخليج وأمن المنطقة، ويمكن استغلالها من جهات أخرى:

ومن أهم هذه التهديدات:

١ـ توتر العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة لعدم حل المشكلات الحدودية والخلافات الأخرى بين بعض هذه الدول، ويعتبر النزاع القطري البحريني حول جزيرة حوار نموذجا لهذه المشكلات بين الدول الخليجية، والخلافات التي ثارت بين قطر وبقية دول المجلس حول تعيين الأمين العام الجديد لمجلس التعاون السيد جميل الحجيلان[٣٣]. هذه الخلافات التي يتم تجميدها أو احتواؤها يمكن استغلالها وإثارتها من قبل العراق وإيران أو أي طرف آخر لتهديد المنطقة.

٢ـ الانكشاف السياسي: تعتمد نشأة دول الخليج على أسس قبلية بالدرجة الأولى، وتعاني من عدم وجود المشاركة السياسية. بالرغم من أن الأحداث أثبتت ولاء شعوب الخليج لحكامها، وتعاني دول الخليج من عدم الاستقرار السياسي بسبب حرمان السكان من حقوقهم السياسية والمشاركة في صنع القرار[٣٤]

وهذا الوضع يخلق بيئة تهدد أمن تلك الدول والأحداث السياسية الجارية في البحرين المتمثلة بالعنف السياسي قد تشكل دليلا للأوضاع المستقبلية في دول خليجية أخرى. *

٣ـ الانكشاف الاقتصادي: هناك تدهور اقتصادي متنام في الدول الخليجية ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار البترول، ولأن دول الخليج أحادية المصدر للدخل، وهو البترول ولضيق القاعدة الإنتاجية واعتماد معظم النشاط الاقتصادي على تلك الثروة، فإن هذا النوع من الاقتصاد يشكل تهديدا حقيقيا لهذه الدول بسبب طبيعته المتقلبة واستنزافه وسيطرة المصارف الغربية على الفائض.[٣٥]

٤ـ الانكشاف الاجتماعي: تواجه الدول الخليجية مشكلة سكانية حقيقية تتمثل في قلة

---

(٣٣) انظر البيان الختامي لمؤتمر القمة «السادس عشر» لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية «مسقط» 6 ديسمبر 1995.

(٣٤) مقابلة مع الدكتور خلدون النقيب، مجلة الشروق «الإمارات» 15ـ 21 يناير 1996، العدد 197.

* أعلنت الحكومة البحرينية عبر وسائل الإعلام الرسمية يوم 5 من يونيو 1996 عن اكتشاف محاولة انقلابية يقودها تنظيم سياسي يعرف باسم «حزب الله ـ البحرين» واتهمت الحكومة البحرينية عبر وكالة أنباء الخليج الرسمية إيران بأنها تقف وراء المحاولة وقالت: «إنه بات من الواضح الآن على مرأى ومسمع من العالم بأسره أن السلطات الإيرانية لم تكف عن محاولاتها الرامية إلى زعزعة استقرار البحرين» ونتيجة لذلك تم تخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى مستوى القائم بالأعمال بطلب رسمي من الحكومة البحرينية.

(٣٥) د. محمد عبيد غباش ندوة (طبيعة الأنظمة السياسية في دول الخليج) جامعة الكويت، 1996.

السكان إذا ما قورنت بكل من إيران والعراق، وضخامة عدد الأجانب إلى إجمالي السكان حيث يشكل هؤلاء الأغلبية السكانية في بعض الدول الخليجية، حيث تبلغ نسبتهم في دولة الإمارات العربيـة المتحدة ٧٦٪، وفي الكـويت ٦١٪، وفي قطر ٧٥٪، وفي البحـرين ٣٢٪، وفي السعـودية ٣١٪، وفي عمان ٢٧٪ [٣٦]. ويشكل الأجانـب قوة العمل الرئيسية حيث إن أعـداد بعض هذه الجاليات كبيرة ومنظمة، وهذا يشكل تهديدا حضاريا وثقافيا وأمنيا في الحاضر والمستقبل.

هذه هي مجموعة التحديات الأمنية الداخلية والخارجية، والتي على دول المجلس مواجهتها وإيجاد الحلول المناسبة لها لأن هـذا الحجم من التهديدات وتعدد مصادرها وأنـواعها يخلق تحديا حقيقيا لدول المجلس ولمستقبلها السياسي والأمني.

إن الأهمية الاستراتيجيـة والاقتصاديـة لمنطقة الخليـج وتنافـس القوى الـدولية والإقليميـة للهيمنة عليها، والخلـل الكبير في توازن القوى بين دول مجلس التعـاون ودول الجوار الإقليمي، بالإضـافة إلى المشكـلات الداخليـة التي تـواجه دول المجلـس وعدم اتفـاقها على مفهـوم محدد وشامل لأمن الخليج.. أوجد ما يعرف بالفراغ الأمنـي بالمنطقة لذلك سعت الدول المهتمة بأمن المنطقة كـالولايات المتحدة، والاتحاد السـوفييتي (سابقـا)، والعراق وإيران، بالإضـافة إلى دول المجلس لملء هـذا الفراغ بسياسات وتـرتيبات أمنية مختلفـة بنيت على أساس أهداف ومصـالح تلـك الدول، وفي هـذا الصـدد سيتم عـرض تلـك المفـاهيم والترتيبـات الأمنيـة التي أعقبـت الانسحاب البريطاني من المنطقة عام ١٩٧١، وموقف الكويت من ذلك.

لمفاهيم والترتيبات الأمنية بعد الانسحاب البريطاني

منذ إعلان بريطانيا في ١٦ من يناير عام ١٩٦٨ عزمها على الانسحاب من شرق السويس بما ي ذلك منطقة الخليج العربي بنهاية عام ١٩٧١، أصبـح موضوع أمن الخليج الشغل الشاغل في ذه المنطقـة، وبعد سقـوط الشاه في عـام ١٩٧٩ أصبحت قضيـة أمن الخليـج من الأولـويات لأساسية في السياسة الأمريكية.

[١] المفهوم الأمريكي والترتيبات الأمنية:

التصور الأمريكـي لأمن الخليج يرتبط بمصـالح أمريكا السياسيـة في المنطقة وترى الإدارة أمريكية أن موقع الخليـج الاستراتيجي مهم جدا بسبب قربه من القـارة الأوروبية والإفريقية الآسيوية، ويشير ديفيد نيوسم مساعد وزير الخارجية الأمريكي إلى أهمية الخليج بقوله «لو كان

(٣) The International Institute For Strategic Studies, The Military Balance 1995/1996. Oxford University Press, London1995 PP. 129-149.

العالم دائرة مسطحة وأن شخصا ما ينظر إلى المركز فإن الخليج قد يكون هذا المركز» [٣٧]

ويعتمد مفهوم الأمن الأمريكي للخليج على ضمان مصالحها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ويؤكد مايكل أرماكونت مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون السياسية أن المصالح الأمريكية تتلخص في النقاط التالية:

١) ضمان تدفق البترول عبر مضيق هرمز وحرية الملاحة الدولية.

٢) العمل على تحقيق أمن واستقرار المنطقة ودعم الدول المعتدلة فيها.

٣) الحد من التأثير والوجود السوفييتي في منطقة الخليج.

٤) العمل على حل المشكلات في المنطقة بالطرق السلمية [٣٨]

وتعمل الولايات المتحدة لضمان أمن الخليج على التوجهات التالية:

١ـ تعزيز الوجود الأمريكي بالقرب من المنطقة.

٢ـ تعزيز القدرة الدفاعية عن أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة.

٣ـ إعادة الثقة بالولايات المتحدة كصديق يعتمد عليه.

٤ـ التعاون مع الدول القوية في المنطقة. [٣٩]

ويؤكد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر أهمية الخليج بقوله (يجب أن نمنع سجود الغرب على ركبتيه لتهديد منابع إمداد البترول، وإن لم ندافع عن أنفسنا إزاء هذا التهديد فسوف يكون ذلك نهاية لكل الديمقراطيات الصناعية) [٤٠]

وتعتقد الولايات المتحدة أن أمن الخليج مهدد من المصادر الآتية:

١ـ عدوان سوفييتي مباشر ضد دولة منتجة للنفط أو تهديد ممرات نقله.

٢ـ العدوان بواسطة قوة إقليمية أخرى ضد دولة منتجة للبترول أو ضد الحقول البترولية.

٣ـ الإرهاب أو التمرد الثوري ضد دولة منتجة للبترول [٤١]

ومن هذا العرض يتضح أن مفهوم أمن الخليج بالنسبة للولايات المتحدة يعتمد على ضمان مصالحها الحيوية في المنطقة. واستمرار اعتمادها على نفط الخليج ولتحقيق ذلك المبدأ فإنها اعتمدت على سياسة ثابتة وترتيبات أمنية مختلفة.

---

(٣٧) David Newsom, "U.S Persian Gulf Relationship" Department of State Bulletin, 80:2041 "August 1980" P.62.

(٣٨) State Departement Bulletin, No.2125 "August,1987".

(٣٩) State Departement Bulletin, No.2056 "November,1981".

(٤٠) جريدة الفجر ـ الإمارات 11/ 5/ 1980.

(٤١) حيدر عبد الرضا داود «العقبات التي تعترض التدخل الأمريكي في الخليج العربي، التعاون الخليجي، ع 26، فبراير 1985.

الترتيبات الأمنية الأمريكية
من سيحافظ على أمن الخليج بعد الانسحاب البريطاني؟

هذا السؤال كان مثار جدل وحوار في الدول المهتمة بأمن الخليج وخاصة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي (سابقا) ودول المنطقة.

واعتقد البعض أن الاتحاد السوفييتي هو المستفيد من الانسحاب البريطاني وسيحاول إيجاد موطىء قدم له في المنطقة. وستتم مناقشة أهم المشروعات والترتيبات الأمنية التي طرحتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ودول الخليج وموقف الكويت من هذه الترتيبات.

المشروعات الأمنية الأمريكية

مرت السياسة الأمريكية في منطقة الخليج منذ عام ١٩٧١، وحتى الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، بسلسلة من المراحل ولكل مرحلة ظروفها وخصائصها.

المرحلة الأولى: مبدأ نيكسون ١٩٧١ ـ ١٩٧٩

يعتمد هذا المبدأ على مفهوم (العمودان المتساندان) Two Pillar Policy ومضمونه هو توزيع الأعباء الدفاعية عن منطقة الخليج بين إيران والمملكة العربية السعودية، عن طريق خلق تعاون إقليمي، وتحديث الطاقات العسكرية لكلا البلدين، بالإضافة إلى توظيف القوة العسكرية، والتكنولوجية والاقتصادية لدعم هذه الجهود للحفاظ على أمن المنطقة، هذا إلى جانب تقليص النفقات العسكرية الأمريكية [٤٢] وتسهيل حصول الدول الحليفة على المعدات العسكرية المتطورة. لأن الولايات المتحدة لا تستطيع التدخل المباشر بسبب العقدة الفيتنامية.

واعتمدت الولايات المتحدة على إيران بالدرجة الأولى للاعتبارات التالية:

١ـ قرب الشاه من المصالح الأمريكية وارتباطه بعلاقات وثيقة معها.

٢ـ تميز إيران عن غيرها من دول الخليج بالكثافة السكانية والتطور الاجتماعي والاقتصادي.

٣ـ انسجام المصالح الأمريكية مع طموحات الشاه.[٤٣]

واعتمد مبدأ نيكسون على الأسس التالية:

١ـ إن هناك فراغا أمنيا أحدثه الانسحاب البريطاني وهذا يؤدي إلى تهديد المصالح الحيوية

---

٤٢) د. خيرية قاسمية وآخرون: السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1982 ص ص 63 ـ 71.

٤٣) د. خليل علي مراد (دراسات سياسية عن منطقة الخليج العربي) الخليج العربي، مجلد 14، عدد1، 1982 ص ص 7 ـ 39.

للولايات المتحدة.

٢ـ سعي الولايات المتحدة نحو إيجاد وخلق الاستقرار في المنطقة بالاعتماد على إيران والسعودية.

٣ـ إن إيران تلعب دورا أساسيا كعامل استقرار في المنطقة.

٤ـ عدم وجود ضرورة لوجود عسكري أمريكي لسد الفراغ الأمني وحماية المصالح الأمريكية.(٤٤)

سقوط مبدأ نيكسون:

في عام ١٩٧٩ انهار مبدأ نيكسون بعد حدوث سلسلة من التداعيات الأمنية ومنها:

١ـ سقوط الشاه الذي كانت تعتمد عليه الولايات المتحدة والذي أحدث خللا استراتيجيا في المنطقة وحل محل الشاه نظام سياسي معاد للمصالح الغربية، وكان سقوطه ضربة للمصالح الأمريكية.

٢ـ التدخل السوفييتي في أفغانستان، حيث أراد السوفييت إيجاد نظام سياسي يكون أكثر ولاء لهم، وتشكيل طوق مع جمهورية اليمن الجنوبي (سابقا) حول منطقة الخليج.

٣ـ التطورات السياسية في القرن الإفريقي المتمثلة في حرب أوغادين ووصول نظام سياسي موال للسوفييت في أثيوبيا.(٤٥)

هذه الأسباب أدت إلى انهيار مبدأ نيكسون ودعت الولايات المتحدة إلى تبني سياسة جديدة أو ما عرف بمبدأ كارتر.

المرحلة الثانية: مبدأ كارتر ١٩٧٩ ـ ١٩٨٧

العوامل التي أدت إلى سقوط مبدأ نيكسون هي نفسها التي دفعت الولايات المتحدة إلى تغيير سياستها العسكرية القديمة وبلورة سياسة عسكرية جديدة تتلاءم مع الظروف التي استجدت في المنطقة.

اعتقدت الإدارة الأمريكية في عهد كارتر أن الاحتلال السوفييتي لأفغانستان كان

---

(٤٤) R.D. Mclaurinm Conflict and Cooperation in the Persian Gulf, Prager Publishers, New York, 1977, pp. 166-173

(٤٥) Major J. Schoesser: "The Limits of Power America's 20 Years in the Gulf", Military Review, January 1992 pp. 18-22

الهدف منه الوصول إلى منابع النفط في منطقة الخليج وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي جيمي كارتر حيث قال: (إن أي محاولة بواسطة قوة خارجية تحاول السيطرة على منطقة الخليج «الفارسي» تعتبر هجوما على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وسيقابل هذا الهجوم بكل الوسائل الضرورية ومنها القوة العسكرية) [٤٦]. وقد اعتمد مبدأ كارتر على المبادىء والأسس التالية:

١ــ إنشاء قوة مسلحة جديدة تكون مستعدة للرد فورا على أي تهديد سوفييتي لمنطقة الخليج.

٢ـ اعتماد سياسة متشددة ضد الاتحاد السوفييتي ورسم خط لا يمكن له أن يتجاوزه.

٣ـ العمل على خلق نوع من التعاون والترتيبات الأمنية بين الدول المعتدلة في منطقة الخليج وكذلك مصر والأردن وإسرائيل.

٤ـ اعتماد سياسة التقارب مع السعودية باعتبارها تمثل الركيزة الأساسية للنظام الأمني في المنطقة بعد سقوط الشاه.

٥ـ اعتماد سياسة علنية ومكشوفة على العالم وعلى الشعب الأمريكي لمعرفة ردة الفعل ومن ثم يتم تحديد الأدوات والأسس الأمنية التي يمكن الاعتماد عليها.[٤٧]

اعتمد مبدأ كارتر بالدرجة الأولى على القوة الأمريكية أو ما عرف بقوات الانتشار السريع Rapid Deployment Forces ، وهي قوات تخضع للقيادة المركزية الأمريكية وهذه القوة موجودة داخل الولايات المتحدة وخارجها، ولكي تستطيع هذه القوات أداء واجبها سعت الولايات المتحدة للحصول على بعض التسهيلات والقواعد العسكرية في المنطقة أو بالقرب منها وبالفعل حصلت على بعض التسهيلات ومنها قاعدة دييغو غارسيا التي تقع في المحيط الهندي واتفقت الولايات المتحدة مع بريطانيا التي اشترتها عام ١٩٦٥ من حكومة موريشيوس على إقامة قاعدة عسكرية مشتركة للبلدين. كذلك حصلت الإدارة على تسهيلات عسكرية في ميناء سلمان بالبحرين وفي قاعدة مصيرة العمانية وكذلك في كينيا والصومال وإسرائيل ومصر وباكستان.[٤٨]

واستمر اعتماد الولايات المتحدة على مبدأ كارتر حتى في عهد الإدارة الأمريكية الجديدة بزعامة ريغان خلال السنوات الأربع الأولى من حكمه.

---

٤٦) د. زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي (مبدأ كارتر)، معهد الإنماء العربي، بيروت 1982، ص 96.

٤٧) المرجع السابق نفسه.

٤٨) Department of State Bulletin,87:2127 (October 1987)

المرحلة الثالثة: مبدأ ريغان ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠

في الفترة الأولى لحكم ريغان سعت الإدارة إلى تطوير مبدأ كارتر عن طريق إعادة بناء القوة الأمريكية وإيقاف التوسع السوفييتي بالتعاون مع دول المنطقة. وفي عام ١٩٨٣ بدأت الولايات المتحدة استخدام سياسة لعزل إيران Operation Staunch وتهدف إلى استعمال الضغط السياسي والاقتصادي للحد من تدفق الأسلحة إليها. أما في المرحلة الثانية من حكم ريغان فقد تبنت الإدارة الأمريكية ١٩٨٧ سياسة التدخل الفعال "Active Intervention" ويعود تغيير السياسة الأمريكية إلى عدة أسباب منها نشر إيران لصواريخ سلك وورم الصينية Silkworm وتهديد الملاحة البحرية في الخليج وتهديد إيران للسفن الكويتية التجارية وطلب الكويت من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أن ترفع السفن الكويتية الأعلام الأمريكية والسوفييتية، كذلك احتجاز إيران لسفينة شحن سوفييتية، ورد السوفييت بنشر بعض السفن العسكرية في الخليج واعتبرت الإدارة الأمريكية هذه التطورات خطرا مضاعفا Two Flod risk، يتمثل أولا في وجود الخطر السوفييتي ومشاركته برفع العلم السوفييتي على السفن الكويتية، والخطر الآخر هو الخطر المتمثل في محاولة إيران السيطرة على منطقة الخليج مما دفع الولايات المتحدة للانحياز إلى جانب العراق.(٤٩)

وللحد من هذه المخاطر سعت الإدارة الأمريكية إلى تبني استراتيجية ثنائية:

١ـ التدخل العسكري النشط وزيادة السفن العسكرية لحماية المصالح الأمريكية حيث استخدمت بعض قواتها لتدمير البحرية الإيرانية عام ١٩٨٧.

٢ـ خلق ضغط دولي لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية عن طريق تدخل الأمم المتحدة وتدويل هذه الحرب حتى تقبل إيران بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لإنهاء الحرب مع العراق.(٥٠)

وقبل نهاية ولاية ريغان الثانية ١٩٨٩ انتهت الحرب العراقية وانسحب السوفييت من أفغانستان وبدأ تخطيط الإدارة الأمريكية لعقد التسعينيات.

من خلال الترتيبات الأمنية استطاعت الولايات المتحدة أن تحافظ على مصالحها في المنطقة، وأن تحل محل بريطانيا لملء الفراغ الأمني الذي خلفه انسحابها عام ١٩٧١ واستطاعت الولايات المتحدة من خلال هذه السياسة والترتيبات أن تحافظ على تدفق البترول وحرية الملاحة في الممرات المائية، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت السياسة الأمريكية على الوجود العسكري المباشر في المنطقة أو في مناطق قريبة منها ودعم حلفائها من الدول الخليجية عسكريا وخاصة المملكة العربية السعودية بعد سقوط الشاه.

---

(٤٩) Major J. Schoesser, Military Review, Op. Cit. pp. 95-120

(٥٠) المرجع السابق نفسه.

الترتيبات الأمنية السوفييتية:

بعد الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج وجد الاتحاد السوفييتي الفرصة سانحة لتعزيز نفوذه في المنطقة وتهدف السياسة السوفييتية إلى :

أ ـ الحفاظ على النفوذ السوفييتي في منطقة الخليج.

ب ـ تقليص نفوذ القوى الأخرى في المنطقة، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والهدف من وراء هذه السياسة تحقيق مصالح اقتصادية تتمثل في الاعتماد على نفط الخليج مستقبلا بعد زيادة استهلاكه من الطاقة البترولية وتقلص الاحتياطي النفطي لديه. وبالإضافة إلى مصالحه الاقتصادية فإن له مصالح أمنية باعتبار أن منطقة الخليج منطقة مصالح للولايات المتحدة والغرب من جهة وللاتحاد السوفييتي من جهة أخرى، وفي حين يواجه الأخير قوى معادية له في المنطقة نجد أن للولايات المتحدة وجودا وقبولا من بعض دول المنطقة، ولهذا يحاول السوفييت الحد من السيطرة الأمريكية والتحكم الغربي في المنطقة ويسعون لتحسين صورتهم في المنطقة التي لوثتها الدعاية الغربية [٥١].

وفي عام ١٩٧٩ أقدم الاتحاد السوفييتي على التدخل العسكري في أفغانستان التي تقع بالقرب من منطقة الخليج، ولا يعرف السبب الحقيقي لهذا التدخل ولكن يمكن تحديد بعض دوافعه.

١ ـ الموقع الجغرافي لأفغانستان التي تقع بين الصين وباكستان وإيران حيث يسعى السوفييت لإعادة التوازن الاستراتيجي إلى المنطقة في آسيا بسبب المد الصيني والمد الديني الذي يؤثر على الجمهوريات السوفييتية.

٢ ـ خشية السوفييت من التدخل الأمريكي المباشر في إيران لإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين المحتجزين في السفارة الأمريكية بطهران.

٣ ـ يرى السوفييت أن أفغانستان من مناطق النفوذ التقليدية، بالإضافة إلى غياب الاستراتيجية الأمنية في منطقة الخليج بعد سقوط الشاه حيث يعتبر الخليج القريب من أفغانستان من الأهداف الاستراتيجية للسوفييت لضرب المصالح الغربية [٥٢].

أحدث الغزو السوفييتي لأفغانستان ردة فعل عنيفة لدى الولايات المتحدة التي اعتمدت مبدأ كارتر والوجود العسكري المباشر لحفظ مصالحها في المنطقة وهددت باستخدام القوة فيما

---

٥١) د. خليل علي مراد، دراسات سياسية عن منطقة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، البصرة 1983 ص ص 7 ـ 39.

٥٢) د. عايد طه ناصف، الاستراتيجيات الدولية في منطقة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، البصرة 198 ص ص 11ـ38.

لو تدخل السوفييت في منطقة الخليج، كذلك كانت ردة الفعل قوية لدى الدول الأوربية ودول منطقة الخليج التي بدأت تشعر بأن الخطر السوفييتي أصبح يهددها بشكل مباشر.

لذا سعى الاتحاد السوفييتي لتهدئة المخاوف الأمريكية والدولية بتقديم مبادرة إلى الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في أثناء زيارة برجنيف إلى الهند في ديسمبر ١٩٨٠ وتتضمن المبادرة المبادىء التالية:

١ـ الامتناع عن إقامة قواعد عسكرية في منطقة الخليج والجزر المتاخمة لها.

٢ـ عدم وضع أسلحة نووية أو أي أسلحة أخرى للإبادة الشاملة في منطقة الخليج والجزر المتاخمة لها.

٣ـ عدم استخدام القوة أو التهديد بها ضد بلدان منطقة الخليج وعدم التدخل في شئونها الداخلية.

٤ـ احترام وضع عدم الانحياز الذي اختارته منطقة الخليج وعدم جرها إلى التكتلات العسكرية التي تشارك فيها الدول النووية.

٥ـ احترام حق السيادة لدول هذه المنطقة على مواردها الطبيعية وعدم خلق أي عقبات أو أخطار على التبادل التجاري الطبيعي وعلى استخدام الطرق البحرية التي تربط دول هذه المنطقة بدول العالم الأخرى.

يهدف هذا المشروع قدر الإمكان إلى الحد من السيطرة الأمريكية المتمثلة في الوجود العسكري المباشر والتسهيلات العسكرية والتحكم الاقتصادي الغربي في المنطقة.

وخلال فترة الثمانينيات بدأ النشاط الدبلوماسي السوفييتي لتحسين صورته وعلاقاته مع دول المنطقة، وحقق هذا النشاط السياسي بعض النجاح في تطوير العلاقات مع كل من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان في عام ١٩٨٥، وتعمقت هذه العلاقة مع الكويت لتشمل الجوانب الاقتصادية والعسكرية، أما الجانب السياسي فقد بدأ عام ١٩٦٣، ووقعت الكويت صفقة أسلحة مع الاتحاد السوفييتي عام ١٩٨٤، وكان الهدف من هذه الصفقة حفظ التوازن في علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي (٥٣).

ووجدت القيادة السوفييتية أن إتمام هذه الصفقة سيعزز مكانتهم على خارطة المنطقة والحد من النفوذ الأمريكي وتحقيق بعض المكاسب السياسية والاقتصادية مع بقية دول الخليج التي قد تحذو حذو الكويت مستقبلا.

---

(٥٣) د. جمال علي زهران (الدور الروسي في توازن أمن الخليج) السياسة الدولية العدد 122، اكتوبر 1995 ص ص 48 ـ 59.

الجهود والترتيبات الخليجية:

كانت هناك مرحلتان متميزتان لمفهوم أمن الخليج والترتيبات الأمنية، ففي المرحلة الأولى لم يكن هناك اتفاق بين الدول الخليجية العربية على مفهوم محدد لأمن الخليج ولا على أي ترتيبات أمنية محددة. وهذه المرحلة تبدأ منذ الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج عام ١٩٧١، وحتى عام ١٩٨١ تاريخ قيام مجلس التعاون الخليجي.

وخلال المرحلة الأولى شجعت الولايات المتحدة دول المنطقة على عقد تحالف إقليمي في المنطقة معتمدا بصورة أساسية على الدول القوية في المنطقة والتي تكون مؤهلة لتولي مسئولية الدفاع الرئيسية وهي إيران، تركيا، الباكستان، السعودية، الكويت.

وتشكل هذه الدول النواة الأساسية لمثل هذه الترتيبات الأمنية. (٥٤).

ومنذ الانسحاب البريطاني أصبحت قضية الأمن في الخليج من القضايا المحورية لمعظم المؤتمرات واللقاءات وازداد هذا الاهتمام بعد حرب ١٩٧٣، وما أعقبها من ارتفاع أسعار البترول والتهديدات الأمريكية لاحتلال منابع النفط (٥٥).

وضمن هذه الترتيبات عقد الاجتماع الأول لوزراء خارجية دول المنطقة في عام ١٩٧٤ في مدينة الدمام بالسعودية حيث وجهت الدعوة إلى كل الدول في منطقة الخليج والجزيرة العربية باستثناء اليمن الجنوبي سابقا والعراق، ولكن اعتذرت كل من عمان والكويت واليمن الشمالي عن الحضور، ولم يتم تحقيق أي نتائج إيجابية تهم الأمن في منطقة الخليج، وعقد الاجتماع الثاني لوزراء الخارجية في مدينة جدة السعودية عام ١٩٧٥ ولم يسفر هذا المؤتمر أيضا عن أي نتائج تذكر (٥٨)، وتفاعلت الأجواء الإيجابية عقب عقد اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران عام ١٩٧٥ لإيجاد صيغة محددة ورؤية واضحة للمفهوم الأمني في المنطقة، وتم التشاور لعقد مؤتمر قمة لزعماء المنطقة بعد موافقة الأطراف المهمة وهي إيران والعراق والسعودية، ولكن لم يتم عقد هذا المؤتمر. وفي عام ١٩٧٦ دعت عمان لعقد مؤتمر لوزراء خارجية دول منطقة الخليج ومن ضمنها العراق وإيران وطرحت عمان ورقة عمل تتضمن أهم النقاط التالية:

١ـ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشئون الداخلية.

٢ـ تجنب استخدام القوة أو التهديد بها وحل الخلافات بالطرق السلمية.

---

٥٤) د. اسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، ركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت 1984 ص 28.

٥٥) د. محمد خليفة، من يهدد منطقة الخليج العربي، المكتبة الوطنية، بغداد 1983 ص ص 56ـ58.

٣ـ تنظيم المرور وحرية الملاحة في الخليج.

٤ـ الحرص على إبقاء المنطقة خارج منطقة النفوذ والصراعات الدولية.

وقد وافقت على ذلك كل الدول التي حضرت المؤتمر باستثناء العراق الذي كان يعتقد أن ذلك يؤدي إلى قيام حلف إقليمي وهذا يتعارض مع السياسة العراقية وأعلن عن فشل المؤتمر وكذلك فشل مؤتمر مسقط الثاني عام ١٩٧٧ لوزراء خارجية الدول الخليجية بسبب معارضة العراق أيضا.(٥٦)

ومنذ بداية الدعوة إلى إيجاد حلف إقليمي كانت السعودية تخشى من المشاركة في حلف تكون موازين القوى فيه غير متكافئة مع إيران وخاصة في الجانب العسكري وكذلك تخاف من أن يكون ذلك معبرا لتكريس الهيمنة السياسية والعسكرية الإيرانية على شئون المنطقة ولاسيما أن إيران تولت مهمة المصالح الأمريكية في المنطقة منذ عام ١٩٧١ وحتى سقوط الشاه عام ١٩٧٩.

وهناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على عدم الاتفاق بين الدول الخليجية ومنها:

١ـ النزاعات بين دول الخليج العربية وأهمها نزاع الحدود بعد اكتشاف البترول.

٢ـ التباين بين الدول من حيث طبيعة أنظمة الحكم السائدة وطبيعة توجهات هذه النظم محليا ودوليا.

٣ـ الاختلاف النسبي بين الدول الخليجية من حيث ارتباطاتها السياسية ووعيها وإدراكها لشكل وطبيعة العلاقات الخارجية بشكل عام. ولهذه العوامل فشلت الدول الخليجية في تحديد صيغة أو مفهوم معين لأمن الخليج (٥٧)

أما عمان فترى أن اليمن الجنوبي والاتحاد السوفييتي هما مصدر القلق في المنطقة، وتريد عمان أن تقيم حلفا عسكريا تتحمل كل دولة في المنطقة فيه بحسب إمكاناتها البشرية أو بصورة متساوية بغض النظر عن حجمها وإمكاناتها المادية (٥٨)

أما المملكة العربية السعودية فترى أن أمن الخليج مرهون بأمن واستقرار الأنظمة الخليجية الراهنة وعدم تعرضها للهزات السياسية والأعمال التخريبية وترى أن التنسيق الثنائي أفضل السبل لتحقيق الأمن وتعارض مبدأ الأحلاف العسكرية والتدخل الأجنبي في شئون المنطقة.

وترى أن العوامل التابعة تشكل تهديدا حقيقيا لأمن الدول الخليجية.

---

(٥٦) محمد جاسم محمد، مرجع سبق ذكره ص ص 154 ـ 1160.

(٥٧) المرجع السابق نفسه.

(٥٨) R.M. Burrell, Op. Cit, pp. 51-80

١ـ محاولات التغلغل في البلاد العربية عن طريق إعداد جوازات سفر مزيفة بأسماء وهمية.

٢ـ محاولة إنشاء منظمات تتبنى مبادىء وأيديولوجيات (مستوردة) ومحاولة نشر الإشاعات وزعزعة الثقة في القيادة.

٣ـ العمل على إثارة قطاعات معينة من السكان وتحويل الشعوب عن أهدافها القومية وتشجيعها على العمل ضد دولها.

٤ـ تجنيد الجواسيس واستخدام الطرق التكنولوجية المتقدمة لجمع المعلومات عن كل جوانب المجتمع.

٥ـ تدمير المنشآت والمرافق العمومية مثل خطوط التلفونات ومهاجمة المؤتمرات واختطاف أعضائها.[٥٩]*

هذا المفهوم يقوم على أساس مبادىء وتصورات عامة لما يجب أن يكون عليه أمن الخليج، أما كيفية تنفيذ هذه التصورات فلم يعلن عنها.

وللكويت وجهة نظر أخرى حيث تعتمد في سياستها الخارجية منذ الاستقلال على سياسة متوازنة بين التكتلات الأجنبية تنطلق على أساس مبدأ عدم الانحياز لأي من المعسكرين. وبسبب موقعها الجغرافي فإنها تتبع سياسة إقليمية واقعية حيث إن الكويت لا تطرح مشروعا لأمن الخليج لا ترغب به السعودية أو العراق ويعتمد مفهوم الكويت لأمن الخليج على أساس المشكلات الحدودية مع العراق حيث تنظر الكويت إلى العراق كمصدر لتهديد حدودها الإقليمية.

وتشعر الكويت أن التهديد الموجه لها ناتج عن عدم إنهاء المشكلات الحدودية في المنطقة وتتبنى مفهوم الأمن على أساس وضع خطة للأمن تقوم على أساس توحيد الجهود في المجالات الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية مع تحديد التزام ودور كل دولة.[٦٠]

وصرح الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي (أن أمن الخليج برده المرددون ويتحدثون عنه في شتى الأحاديث. إنهم يصورون الخليج هنا وهناك وكأنه المشكلة المستعصية، بل وكأن الاضطرابات والأزمات تسوده، بينما الدول الكبرى تسبب الاضطرابات وتؤزم الأزمات في مختلف أنحاء العالم، ولهم أهداف ليست سليمة في هذا لترديد.. إننا متفقون مع الإخوة في الخليج على حل مشكلاتنا بأنفسنا وعملنا ومازلنا نعمل على

---

٥٩) M. Al Rumihi, Gulf Cooperation Council: Topics and Discussions, Pamphlet, Houston, Texas 1982 pp. 57-58

٦٠) السيد زهرة: «استراتيجية القوتين الأعظم وقضايا أمن الخليج» الفكر الاستراتيجي العربي، العدد الثاني، اكتوبر، 1981. وانظر كذلك الدكتور عبدالله القباع، الاستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، مطابع نرزدق، الرياض، 1989، ص ص 381ـ383.

توحيد أنفسنا في مختلف المجالات والاتفاق بيننا يسير بحسب الخط المرسوم له). [٦١]

وتعد مسألة الحدود من أهم الهموم الكويتية، وتربط الكويت دائما أمن الخليج بقضايا الحدود وترفض الأحلاف العسكرية وتدعو إلى خلق توازن عسكري واقتصادي لحماية أمن المنطقة وتعتقد أن أمن الخليج يمكن أن يكون بصورة تعاون اقتصادي وثقافي وتبادل معلومات أمنية وهي حريصة على وضع ميثاق مشترك يمنع احتلال دولة لدولة أخرى ومواجهة التهديدات الأمريكية باحتلال منابع النفط.

وترفض أي تدخل أجنبي في منطقة الخليج سواء كان هذا التدخل عسكريا أو أي نوع آخر، من منطلق أن دول المنطقة قادرة على حماية نفسها وأمنها واستقرارها بكل ما تستطيع من إيمان وعزم وقوة.

وتؤكد الكويت رفضها إقامة الأحلاف العسكرية بالمنطقة أو أي تكتل سياسي آخر ويقول الشيخ سعد العبدالله ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء عن أمن الخليج (ولا شك في أن الدول الكبرى لها مصالح، وهي تنشد الفرقة والأذى لمنطقتنا وأن نوعا من التنسيق الجيد بين دول المنطقة شعوبا وحكومات سيبعد عنها مخاطر هذه الدول، وأن التنسيق بين هذه الدول أصبح ضروريا، وروح المسئولية تدفع بالكثيرين إلى إشباع جو التنسيق هذا.. وأن إحساس هذه الدول بالخطر يتلاشى في حالة توافر تفاهم مشترك بينها لردع التهديدات والمخاطر الخارجية) [٦٢].

وأكد وزير الخارجية الكويتي (أن الكويت لا تؤمن بأي تحزبات أو تكتلات في المنطقة ولا تؤيدها بأي شكل من الأشكال لأن الأحلاف تعود بالضرر على دول المنطقة ولا تنسجم مع سياسة الكويت غير المنحازة والمعلنة) [٦٣]

ومنذ عام ١٩٨١، وهو تاريخ إنشاء مجلس التعاون الخليجي الذي يرتبط أعضاؤه بعلاقات خاصة وصفات مشتركة فإن هناك مجموعة من الأسباب دفعت بهذه الدول للانضواء في المجلس، ومن هذه الأسباب قيام الثورة الإيرانية والغزو السوفييتي لأفغانستان في نهاية عام ١٩٧٩، وعدم الاستقرار السياسي في إيران خلال العام نفسه واندلاع الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر عام ١٩٨٠، بالإضافة إلى التنافس والصراع الدولي بين الولايات المتحدة والغرب من جهة والاتحاد السوفييتي من جهة أخرى. وبسبب هذه الظروف الدولية والإقليمية خشيت الدول الخليجية من أن منطقة الخليج قد تتعرض من جديد للتهديدات الخارجية.

---

(٦١) د. محمد رضا فودة، مرجع سبق ذكره، ص 137.
(٦٢) ملف الأبحاث (المجموعة التاسعة) مجلس التعاون الخليجي، وكالة الأنباء الكويتية، الكويت، يناير، 1983، ص 26.
(٦٣) مقابلة مع ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي، جريدة السياسة، الكويت، 26/ 4/ 1979.

لذا بدأت الدول الخليجية بتطوير نفسها عسكريا وسياسيا لتوقع أسوأ الاحتمالات، وخلق نظرة شاملة حول مفهوم أمن الخليج في هذه المرحلة. حيث يؤكد السيد عبدالله يعقوب بشارة أمين عام المجلس سابقا بقوله (إننا إذا أخفقنا في عملنا نحو التنسيق العسكري والأمني سنفتح ثغرات أوسع لتسلل الدول الكبرى أو الدول التي تنوي شرا بالخليج). (٦٤)

ويضيف السيد بشارة: إنه يمكن تحديد المفهوم العام لأمن الخليج «بأن الجيش الأحمر لن يغزو الخليج ولن يكون هناك إنزال للقوات الأمريكية، وإن دول الخليج ليس بمقدرتها رد الجيش السوفييتي أو الأمريكي، وتعتمد الدول الخليجية على شتى الجسور والعلاقات الدبلوماسية وتوفير الردع، وهو المقدرة على إيذاء الخصم لكي يتردد في التحرش بهذه الدول. وعلى دول المجلس حماية الجبهة الداخلية والاعتماد على صلابتها حيث إن الذي يريد إيذاء الخليج فإنه يتسلل من الداخل». (٦٥)

ولقد طورت دول المجلس استراتيجية عسكرية تشمل كل الدول الأعضاء، وبغض النظر عما إذا كانت هذه الاستراتيجية فعالة في حماية الخليج أم لا فإن أهم مبادىء هذه الاستراتيجية:

١ـ حماية أمن وسلامة المنطقة وتوفير الاستقرار والرخاء لشعوبها.

٢ـ جماعية الدفاع عن سلامة وأمن دول المجلس.

٣ـ القوة العسكرية لدول المجلس ليست قوة عدوانية.

٤ـ قطع الطريق وسد الثغرات أمام القوى الكبرى التي تتربص بالمنطقة.

٥ـ القوة العسكرية لدول مجلس التعاون جزء لا يتجزأ من الطاقات العربية توجها وأهدافا ومصيرا. (٦٦)

وعلى أي حال فإن هذه الاستراتيجية لم توضح كيفية تبنيها وتنفيذها ولم تترجم إلى واقع عملي ملموس لتحقيق الهدف منها.

وقد حاولت دول مجلس التعاون وضع تصور عام لسياستها وفهمها المشترك لأمن الخليج حيث أكدت البيانات الختامية للمؤتمرات على مستوى القمة أو أقل من ذلك على المبادىء التالية:

١ـ التأكيد بأن ضمان أمن الخليج مسئولية دول المنطقة.

٢ـ إبعاد المنطقة عن التدخلات من قبل الدول الكبرى في الشئون الداخلية للمنطقة. ومنع

---

٦٤) محمد جاسم محمد، مرجع سبق ذكره ص 92.

٦٥) إدارة الأبحاث والمعلومات، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مطابع القبس التجارية ـ الكويت، يناير، 1985، ص 44.

٦٦) الدائرة الإعلامية (مجلس التعاون الخليجي)، الخليج أمل ومستقبل، العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، 1983، ص 107.

محاولة إقامة قواعد أو وجود عسكري أجنبي على أراضيها.[٦٧]

وتتمسك الدول الأعضاء بمبادىء أساسية لتحقيق أمن الخليج:

١ـ الاعتماد على مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية.

٢ـ حل الخلافات بالوسائل السلمية.

٣ـ مبدأ التعايش السلمي.

٤ـ الأمن الجماعي لدول المجلس.

٥ـ إبعاد المنطقة عن النفوذ الأجنبي وتبني سياسة الحياد.[٦٨]

ونلاحظ أن السياسة الخليجية قبل إنشاء المجلس وبعده كانت تواجه مصادر مختلفة لتهديد أمن المنطقة واستقرارها ومنها المصادر الخارجية والتنافس الدولي ومحاولة بعض الدول الإقليمية الهيمنة على المنطقة أو الارتباط بالقوى الخارجية بالإضافة إلى المشكلات الداخلية التي واجهت الدول الخليجية. ولمواجهة كل هذه التحديات بأبعادها المختلفة، سعت الدول الخليجية إلى الالتزام والتأكيد على مبدأ حسن الجوار والشرعية الدولية كقاعدة أساسية للتعامل الدولي وبناء القوة الذاتية وتعزيز التعاون الاستراتيجي والدفاعي بين دول المجلس وإدانة الأعمال الإرهابية التي تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار في الدول الخليجية ودعت إلى وقف الحرب العراقية الإيرانية والقلق من إفرازات هذه الحرب وتأثيرها المستقبلي على الأمن، وربطت الدول الخليجية أمن الخليج بتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، وسعيها الدائم لإبعاد المنطقة عن التنافس الدولي ورفض التدخل الأجنبي مهما كان مصدره، وأن أمن المنطقة واستقرارها هو مسئولية شعوبها ودولها.[٦٩]

مفهوم الكويت لأمن الخليج بعد الغزو العراقي

أحدث الغزو العراقي للكويت أزمة مؤثرة بدرجات متفاوتة في سلوك الدول الخليجية حول هويتها وحقيقة انتمائها، حيث بدأت بعض هذه الدول تطالب بفصل وفك ارتباط الخليج بالأمة العربية وبنظامها الأمني بسبب ما أحدثه الغزو من تحول تاريخي في المنطقة، وشكل الهاجس الأمني عامل قلق رئيسي بالنسبة للكويت ولبقية دول الخليج بعد أن أثبت الغزو قصورا حقيقيا في مقدرة دول الخليج العسكرية على منع العدوان، وقد تولدت قناعة لدى بعض

(٦٧) إدارة الأبحاث والمعلومات، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص 43 ـ 46.

(٦٨) وكالة الأنباء القطرية، وثائق مجلس التعاون الخليجي، مؤسسة الخليج للنشر والطباعة، قطر 1981، ص ص 19 ـ 21.

(٦٩) د. يحيى رجب، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1988، ص 248.

الدول الخليجية بعدم جدوى الدفاع الذاتي.[٧٠]

وبقي مفهوم أمن الخليج الشغل الشاغل لكل الأطراف. سواء كان على مستوى دول الخليج أم على المستوى الإقليمي أو الدولي مما دفع دول الخليج للبحث عن ترتيبات أمنية جديدة هدفها ردع العدوان.

اختلفت آراء الباحثين حول تحديد الأسباب الحقيقية للغزو ومن الممكن تحديد بعض هذه الدوافع:

١ـ الدافع السياسي:

يحاول الرئيس العراقي إبراز العراق كدولة قيادية بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وبعد حربه مع إيران ثم محاولته التدخل في لبنان لمساعدة ميشيل عون، ولكن وقفت قوى إقليمية ودولية ضد تحقيق أهدافه وبدأ يشعر بالمرارة من جراء ذلك، وفشل في ابتزاز دول الخليج سياسيا واقتصاديا، وبعد الانتهاء من قمة مجلس التعاون العربي في فبراير ١٩٩٠ في عمان حمل ملك الأردن مطالب العراق إلى دول الخليج وهي:

١ـ رسم الحدود مع الكويت مع احتفاظ العراق بكامل حقل الرميلة (الرتقة) النفطي.

٢ـ استئجار جزيرتي وربة وبوبيان اللتين تشكلان منفذ العراق على البحر.

٣ـ إلغاء كافة الديون المترتبة عليه من دول الخليج.

وصمم أن فشله السابق في لبنان لن يتكرر في الكويت.[٧١]

ويعتبر الرئيس العراقي نفسه رمزا لأمة العرب، ويحلم أن يكون زعيما لها، ولقد أسس نظاما دكتاتوريا يتعارض مع أبسط أصول الديمقراطية. ولم يصرح لأية معارضة بالعمل، ويسيطر سيطرة تامة على وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية التي انحصرت مهمتها بتمجيد الرئيس الحزبي.

وبهذا الغزو حاول الرئيس العراقي إشغال الشعب بمشكلات خارجية عن أية مطالب بالمشاركة السياسية والعدالة والديمقراطية، خاصة بعد ظهور معارضة لحكمه في مناطق مختلفة من العراق.[٧٢]

---

٧٠) انظر البيانات الختامية وقرارات مؤتمرات القمة لدول الخليج العربية منذ المؤتمر الأول في 26 مايو 1981، وحتى مؤتمر لقمة العاشر في 21/ 12/ 1989، وزارة الخارجية الكويتية ـ إدارة مجلس التعاون الخليجي.

٧١) مهنا الحبيل: جريدة الوطن، الكويت، العدد 6268/ 714، 22/ 7/ 1993.

٧٢) كريم بقرادوني: الخليج والعالم في العصر الأمريكي، الأنوار، لبنان، التاريخ 8/ 7/ 1991.

٢ـ الدافع الاقتصادي:

يعتبر الدافع الاقتصادي سببا رئيسيا للغزو لأن العراق يعاني من مشكلات اقتصادية بسبب تراكم الديون نتيجة للحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثماني سنوات، بالإضافة إلى التضخم وتدهور الأحوال الاقتصادية بأشكالها المختلفة.

وقد ادعى العراق أن الكويت تغرق السوق العالمية بالبترول مما يؤدي إلى خفض أسعاره العالمية ثم إلحاق الضرر بالعراق. كذلك للقضاء على التفاوت الصارخ في توزيع الثروة بإعادة توزيعها بين الدول العربية بالإضافة إلى استخدام العوائد البترولية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بما يعود بالخير على الدول العربية. ولكن الدلائل تشير إلى أن العراق نفسه لم يحسن استغلال ثروته البترولية، وأن العراق هو الأكثر مديونية من بين الدول العربية حتى قبل غزوه للكويت.(٧٣)

ويؤكد الدكتور علي لطفي بأن الأسباب الحقيقية للغزو هي:

١ـ الاستحواذ والاستيلاء على ثروة الكويت المالية.

٢ـ الاستحواذ والاستيلاء على ثروة الكويت النفطية.

٣ـ جعل العراق قوة إقليمية مهيمنة ومسيطرة.

٤ـ انتشال الاقتصاد العراقي من حالة التدهور.(٧٤)

وفي خطاب لسمو الشيخ جابر الأحمد حاكم الكويت يقول:

«إن من يعتقد بأن النفط هو الأساس في العدوان العراقي مخطىء.. فالعراق عرض بأن يسلم النفط وكل شيء في سبيل أن يحتفظ بالكويت بالإضافة إلى أن لدى العراق نفطا يفوق ما في الكويت بعدة مرات، ولكن السبب الرئيسي هو أن الكويت كانت مطمعا له منذ سنوات»(٧٥)

٣ـ الدافع التاريخي:

ادعاء العراق بالحق التاريخي في الكويت، وأنها كانت جزءا منه واقتطعها الاستعمار. والحقيقة التاريخية تؤكد أن الكويت لم تكن كذلك، ولم تخضع للسيادة العثمانية الفعلية كبقية الدول العربية وكانت التبعية اسمية فقط كما نصت الاتفاقية الإنجليزية التركية عام ١٩١٣،

---

(٧٣) د. عبدالرضا أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، إنجازات ـ إخفاقات وتحديات، مطابع القبس التجارية، الكويت، 1993، ص 327.

(٧٤) د. علي لطفي: المجالس، الكويت، العدد 1020، التاريخ 22/ 2/ 1992.

(٧٥) المرجع السابق نفسه.

والتي تلتزم الدولة العثمانية بموجبها بعدم التدخل في شئون الكويت. [٧٦]

واعترف العراق بحدود الكويت عام ١٩٣٢، بحسب الرسائل المتبادلة بين العراق والكويت عن طريق بريطانيا. وفي عام ١٩٦٣ اعترف العراق أيضا بالكويت وسيادتها التامة على حدودها بحسب اتفاق ١٩٣٢. [٧٧]

ومهما تكن الدوافع والأسباب التي أدت إلى الغزو العراقي للكويت، فإن حرب تحرير الكويت تركت بصمات مهمة في منطقة الشرق الأوسط في المدى المنظور، وهي عبارة عن انتصار كبير للولايات المتحدة وانهزام تام للعراق، وإحساس بعض الدول العربية أن دولا عربية أخرى تشكل خطرا عليها، وأن صداما انتهك ثوابت مقدسة للعلاقات بين الدول العربية ستترك أثرا كبيرا في مستقبل العلاقات العربية ـ العربية. وأثبت الغزو أن الدول الصغيرة تواجه مشكلة حقيقية في حفظ أمنها واستقلالها وبالأخص الدول الصغيرة التي تقع على حدود دول كبرى، أن أرض هذه الدول الصغيرة تصبح أرض معركة للدول المتنافسة المحيطة بها. [٧٨]

مفهوم أمن الخليج ومصادر التهديد:

منذ الحرب العالمية الثانية فشلت الترتيبات الأمنية الطويلة الأمد في المنطقة. ففي عام ١٩٥٨ فشلت هذه السياسة بسقوط حلف بغداد، وكذلك فشلت الترتيبات الأمنية بعد انسحاب بريطانيا من دول الخليج عام ١٩٧١ بسقوط الشاه وقيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩. [٧٩]

ونتيجة للغزو العراقي تغيرت المفاهيم والأولويات الأمنية فيما كانت مصادر الخطر الرئيسية تأتي من خارج المنطقة كالأيديولوجية الشيوعية، والتنافس الأمريكي السوفييتي يمثل مصدر خطر يهدد المنطقة. أصبحت الآن كل من العراق وإيران مصدر الخطر الرئيسي.

ويؤدك الدكتور ديجبي وولر عضو المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن (أن أمن دول الخليج والتدفق المستمر من النفط أمر حيوي لاقتصاديات الدول الصناعية لأن دول مجلس التعاون الخليجي مورد مضمون للطاقة في الوقت الحاضر، وإن الحلفاء الغربيين يريدوا ن يفعلوا للمنطقة كل ما فيه وسعهم لتظل آمنة لا لصالح دول الخليج فحسب، ولكن لصالح علاقة يراد بها أن تستمر على المدى البعيد، ويعني المفهوم الأمني الآن بقاء منطقة الخليج آمنة

---

٧٦) مقتطفات من خطبة حاكم الكويت الشيخ جابر الأحمد، جريدة الوطن، الكويت، العدد 6162، التاريخ 5/ 4/ 1993.
٧٧) د. ميمونة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، توزيع مكتبة الفلاح، الكويت، 1988، ص 32.
٧٨) المرجع السابق نفسه، ص 100.
٧٩) Gaston Maspero, The Struggle of the Nations: Egypt, Syria and Assyria, London: Society for Promoting Christian Knowledge, 1910, P.3.

وبعيدة عن الصراعات الداخلية والخارجية مع ضمان استمرار تدفق النفط إلى الغرب) [٨٠] وتعاني دول مجلس التعاون من معضلة أمنية بسبب عدم قدرة أي بلد خليجي مهما كان حجمه على توفير الأمن القومي بمفرده بالرغم من المبالغ التي أنفقت على التسلح، ومن هذا المنطلق لا يمكن التأكيد على البعد العسكري فقط لمفهوم الأمن [٨١]

ومما يؤكد الربط بين مفهوم الأمن والنفط ما جاء في البيان الختامي لقادة دول مجلس التعاون «.. إنا نعيش في بقعة مهمة حساسة من بقاع الأرض يضم باطنها موردا حيويا تقوم عليه صناعات العالم الرئيسية في البلدان والدول التي تتصدر قيادة العالم، بل تعتمد عليه حياة شعوبها وازدهارها مما يفرض علينا وضعية بالغة الخصوصية» [٨٢]

والكويت تعتبر من الدول الرئيسية المنتجة له وتستطيع زيادة إنتاجها بسرعة مما يؤكد أهميتها النفطية.

المصادر التي تهدد الأمن:

بالإضافة إلى مصادر التهديد الداخلية والخارجية التي ذكرت سابقا والتي تهدد أمن المنطقة قبل الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، فإن دول الخليج تعاني أيضا من أخطار داخلية وخارجية جديدة تهدد أمنها، ورغم أهمية المصادر الداخلية للخطر، إلا أن الدول الخليجية تتجاهلها وتؤكد على الأخطار الخارجية.

المصادر الداخلية: تحرص الدول الخليجية على تأكيد خطرين رئيسيين يهددان أمن المنطقة:

(أ) الخلافات الداخلية: هناك مجموعة من المشكلات العالقة بين دول مجلس التعاون تترك أثرا سلبيا على سير العلاقات، ومن هذه المشكلات الخلافات الحدودية بين كل من قطر والبحرين، والسعودية وقطر وكذلك عمان والسعودية وبالإضافة إلى عدم الاتفاق على الأولويات الأمنية ومصادر الخطر فالبعض يرى أن العراق هو الخطر الأول فيما يرى البعض الآخر أن إيران هي المصدر الحقيقي للخطر، وللدول الخليجية مصالح مشتركة وأخرى متناقضة.

فالكل يرفض الهيمنة العراقية أو الإيرانية، والكل يؤكد أن الولايات المتحدة وحلفاءها

---

(٨٠) Roland Dannreuther "The Gulf Conflict: A Political and Strategic Analysis" ADELPHI PAPERS 264. Winter 1991-1992 The International Institute for Strategic Studies.

(٨١) د. ديجي وولر، مقابلة مع وكالة رويتر للأنباء، كونا تصنيف رقم 4034/ 1، الكويت، 25/ 7/ 1995.

(٨٢) د. خلدون النقيب، ندوة «الوحدة بين دول الخليج العربي: منظور مستقبلي» الكويت، ديسمبر 1991.

هـم ضمان أمن المنطقـة. أمـا تناقـض المصـالـح فيعود إلى الخلافـات الحدوديـة وعدم الثقـة واختـلاف الرؤى الأمنيـة. حيث تحتفـظ عمان بعلاقـات جيـدة مع إيـران واليمن والعـراق وإسرائيل، بينما العلاقة بين الإمارات وإيران علاقة متوترة، وكذلك علاقة السعودية باليمن غير مستقرة. وعمان وقطر لهما علاقات جيدة مع العراق، بينما الكويت والسعودية تعارضان ذلك. (٨٣)

لذلـك تسعى الـدول الخليجية على إنهاء المشكـلات الثنائيـة العالقـة فيما بينها والـدعوة إلى مضاعفة الجهود لإيجاد الحلـول المناسبة لها، وتخشى دول المجلس من أن تستغـل العراق وإيران هذه الخلافات لإثـارة الفتنة بين دول الخليج حيث يؤكـد البيان الختامي (... إن أطرفـا معينة ما فتئت تكيد لمجلس التعاون الخليجـي منذ قيامه وما توقفت عن العمـل الخبيث بمختلف السبل والأساليب من أجل عرقلته توطئة لتصفيته) (٨٤).

(ب) **العنف السيـاسي**: بدأت دول المجلـس تبدي قلقـا شديـدا لظاهـرة العنف والتطـرف الديني التي أدت إلى وقوع أعمال عنف وإرهاب في كل مـن البحرين والمملكة العربية السعودية وتؤكـد دول المجلس رفضهـا وإدانتها لتلـك الممارسات، وأن دول المجلـس ستقف إلى جـانب البحرين والسعودية لدعم الإجراءات التي تتخذاها من أجل ضمان أمنهما واستقرارهما والتأكيد على تعزيز الروابط الأمنية لمواجهة مثل هذه الأعمال. (٨٥)

(جـ) **المشاركة السياسية**: لم تتعرض البيانات الختامية إلى بعـض المطالب الشعبية للمشاركة السياسيـة، ومن واقع الأمـر فإن أزمة غيـاب الديمقراطيـة وعدم المشاركـة يولد بيئـة لأحداث تشكل تهديدا حقيقيا لأمن تلك الدول. (٨٦)

ولكي تستطيع دول المجلس مـواجهة المستقبل بعد انخفاض أسعار البترول لابـد من عمل إصلاحـات رئيسية في المجالين السيـاسي والاقتصادي وإعطاء المواطنين دورا مهما في المشـاركة وصنع القرار السياسي.

ويجب أن تكون المشاركة أبعد من تعيين بعض المجالس الاستشارية، وقد تجاوزت الكويت هذه المرحلة في خلق حريـة الحوار والمناقشة العامة، وبالرغم مـن خطورة هذه المشكلات فإنها لم تحظ بالاهتمام المطلوب ولاتزال تشكل تهديدا داخليا حقيقيا يواجه دول المنطقة.

---

(٨٣) انظر بيان القمة السادسة عشرة لقادة دول مجلس التعاون الخليجي، مسقط 6/ 12/ 1995.

(٨٤) Zalmay Khalilzad, Op. Cit. pp. 95-120.

(٨٥) انظر بيان القمة الخامسة عشرة الختامي لقادة دول مجلس التعاون الخليجي، البحرين 21/ 12/ 1994.

(٨٦) مقابلة مع عضو مجلس الأمة السابق الأستاذ: سامي المنيس، الكويت 1994.

المصادر الخارجية:

تراجعت التهديدات الأمنية الدولية واحتلت الصدارة مصادر الخطر الإقليمي، وبدأت الأطروحات والنقاش تدور حول هذا الجانب حيث تعتقد الدول الخليجية أن هناك ثلاثة مصادر رئيسة تهدد الأمن وهي العراق ـ إيران وإسرائيل ثم أسلحة الدمار الشامل.

أ ـ العراق: لم يحد النصر في حرب تحرير الكويت وهزيمة العراق من التهديد القادم من هناك وتحرص الدول الخليجية على تأكيد أن العراق يشكل خطرا حقيقيا على أمن المنطقة حيث مازال العراق يمتلك قوة عسكرية، يستطيع من خلالها تهديد دول الخليج، فهو لايزال يملك حوالي ٣٣٦ ألف عسكري و٣٥٠٠ دبابة، و٣ آلاف مصفحة، و٢٥٠٠ قطعة مدفعية، و٣٠٠ طائرة مقاتلة.(٨٧)

وعند مقارنة هذه القوة مع القوة العسكرية الكويتية ومقومات القوة الأخرى من الناحية الجغرافية والسكانية نرى أن هناك خللا واضحا لصالح العراق مقابل دول الخليج مجتمعة باستثناء السعودية.

ولقد أدانت مؤتمرات القمة الخليجية عدم التزام العراق بالقرارات الدولية ومواصلة تهديداته لأمن المنطقة واستقرارها وخلق مناخ من القلق والتوتر مما يزعزع الاستقرار ويهدد الأمن.

ب ـ إيران: تشكل السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج وسياسة إعادة التسلح تهديدا لأمن دول المجلس حيث بدأت إيران بوضع خطة لتطوير قدراتها العسكرية بزيادة التسلح في القوة الجوية والبرية وتطويرها لأسلحتها البحرية التي تستطيع من خلالها تهديد الملاحة في الخليج وبحر العرب.(٨٨)

وتستنكر دول المجلس الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية (طنب الكبرى، والصغرى، وأبو موسى)، ويمثل هذا الاحتلال انتهاكا لسيادة ووحدة أراضي الإمارات، وتدعو دول المجلس إيران إلى إجراء حوار مع الإمارات والالتزام بحل هذه المشكلة بالطرق السلمية، مؤكدة أن تعزيز الثقة والعلاقات بين دول المجلس وإيران مرتبط باحترام وسيادة أراضي دول المنطقة.(٨٩)

---

(٨٧) Anthony H. Cordesman, IRAN & IRAQ: the Threat from the Northern Gulf, Westview Press, Boulder 1994 p.190.

(٨٨) Shahram Chubin, Iran National Security Policy, the Carnegie Endowment for International Peace. Washington, D.C. 1994.

(٨٩) انظر البيانات الختامية لقادة دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 1992 إلى عام 1995، وزارة الخارجية الكويتية، إدارة مجلس التعاون الخليجي.

جـ ــ إسرائيل: تشكل إسرائيل تهديدا رئيسيا ليس لمنطقة الخليج فحسب ولكن للأمة العربية، لسياستها التوسعية وبما تملكه من قدرات نووية [٩٠]

وتبدي دول الخليج قلقا متزايدا من استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية وترسيخ وتوسيع الاستيطان غير الشرعي والتنكيل بالشعب الفلسطيني وتدعو دول مجلس التعاون مجلس الأمن إلى إرغام الحكومة الإسرائيلية على الالتزام بالمواثيق والقرارات الدولية. [٩١]

(د) أسلحة الدمار الشامل: تعتبر من المصادر الجديدة التي تهدد أمن المنطقة وترى الدول الخليجية أن انتشار هذا النوع من الأسلحة ذي الطبيعة الوبائية «كالأسلحة الكيميائية والجرثومية والنووية» يلحق الضرر الفادح بالمنطقة ولذا دعت دول مجلس التعاون إلى جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج منطقة خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل والعمل على منع انتشار التكنولوجيا والبحوث المتعلقة بهذا النوع من الأسلحة. واستعداد دول الخليج لتمويل لجنة من شأنها تدمير أسلحة الدمار الشامل. [٩٢]

بعد تحديد بعض المفاهيم الأمنية الجديدة التي طرأت عقب الاحتلال العراقي للكويت وتحديد بعض مصادر الخطر الداخلي والخارجي التي تهدد أمن الكويت نجد أن كيفية ضمان الأمن من الخطر الخارجي تشكل الهاجس الأول بالنسبة للكويت وهو مفهوم متأرجح وغير مستقر بين الاعتماد على الولايات المتحدة والحلفاء الغربيين أو الارتباط بالعالم العربي. ويعتبر الغزو العراقي للكويت وما أعقبه من تداعيات أمنية هو التحدي الذي يواجه دول المنطقة في الوقت الراهن، ولقد طرحت بعض المفاهيم لأمن الخليج وبالذات أمن الكويت، فما التصورات كأفضل السبل لحماية الكويت من مصادر التهديد الخارجي؟

تشعر الدول الخليجية بأنها ستبقى مهددة خلال العقدين القادمين لذا سعت إلى وضع ترتيبات أمنية عسكرية لضمان أمنها بمساعدة الدول الصديقة لمواجهة الأخطار الخارجية حيث ستكون هذه الترتيبات عاملا مساعدا ومؤثرا في حفظ أمن واستقرار المنطقة ويختلف المفهوم الأمني لدول الخليج وبالتحديد الكويت عن مفهوم الأمن العربي لأنها تواجه ضعفا في مقومات القوة مقارنة مع قوة مصادر التهديد، لذلك فإن المشكلة الأمنية من المشكلات الجوهرية بالنسبة للكويت. وتعتقد دول مجلس التعاون الخليجي أن أمن المنطقة من اختصاصها بالتعاون مع الولايات المتحدة وأن الأخيرة هي المسئولة بالدرجة الأولى عن حماية الخليج من التهديدات

---

(٩٠) د. خلدون النقيب، ندوة «الوحدة بين دول الخليج العربي: منظور مستقبلي» مرجع سبق ذكره.
(٩١) انظر البيانات الختامية لقادة دول مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه عام 1981 وحتى عام 1995، مرجع سبق ذكره.
(٩٢) المرجع السابق نفسه.

الخارجية إن كان مصدرها إيران أو العراق.[٩٣]

واتبعت الكويت سياسة أمنية دفاعية جاءت انعكاسا لحرب تحريرها، واعتمدت على مبدأين أساسيين:

المبدأ الأول: يشمل الحصول على التكنولوجيا ومعدات عسكرية متطورة أثبتت فاعليتها في أثناء الحرب، وهذا النوع من المعدات يتلاءم مع قدرات الكويت لتعويض النقص بالقدرة البشرية.

المبدأ الثاني: يقوم على أساس الاعتماد على ثلاثة محاور:

١ـ المحور الخليجي.

٢ـ المحور العربي.

٣ـ المحور الدولي.

وبالنظر إلى وضع الكويت وإمكاناتها المتواضعة والخيارات المطروحة أمامها، فإنها تواجه أوضاعا عامة خطرة، لذا بدأت بالتركيز على البعد العسكري وتوفير قدرات عسكرية كافية لمنع العدوان، ولجأت بعد التحرير إلى سلسلة من الخيارات التي كان هدفها أمنيا بالدرجة الأولى، وهي:

أـ الإعلان عن تشكيل وتطوير قوات درع الجزيرة لدول مجلس التعاون الخليجي.

ب ـ التوقيع على إعلان دمشق.

جـ ـ التوقيع على اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وروسيا الاتحادية والصين.

والسؤال الذي يثار هل هذه الخيارات والترتيبات كافية؟ وما مدى مصداقيتها لحفظ أمن الكويت؟ وهل هذه المحاور كفيلة لحفظ أمن الكويت مستقبلا؟ وما مدى الاعتماد عليها، وما فاعليتها؟

ويؤكد سفير الكويت لدى مصر بأن سياسة الكويت الخارجية تقوم على ثلاثة محاور أساسية، وهي العمق الخليجي المتمثل في مجلس التعاون، والعمق العربي المتمثل في إعلان دمشق، والبعد الدولي عن طريق التعامل دون حساسية مع الدول الصديقة.[٩٤]

ويتفق السيد عبدالله بشارة أمين عام مجلس التعاون سابقا مع هذا الرأي بأن أمن الخليج يقوم على تلك المحاور الأساسية.[٩٥]

---

(٩٣) Anthony H. Cordesman, Iran & Iraq: The Threat from the Northern Gulf, Op. Cit. pp. 280-290.

(٩٤) مقابلة مع سفير الكويت في القاهرة، جريدة القبس، الكويت، العدد 7230، التاريخ 3/ 8/ 1993.

(٩٥) عبدالله بشارة، جريدة عمان، التاريخ 7/ 2/ 1991.

ويؤكد الفريق خالد بن سلطان قائد القوات العربية في معركة عاصفة الصحراء بأن على دول الخليج أن تعمل بشكل أكثر تنظيما فيما بينها. [٩٦] ويشاطره الرأي الدكتور حسن الإبراهيم وزير التربية الكويتي الأسبق بأن مجلس التعاون يشكل البعد الأول للدفاع عن الخليج على الرغم من اختلال توازن القوى مع دول الجوار. [٩٧]

ويضيف الدكتور شفيق الغبرا أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت بأن ضمان أمن الكويت يكمن في العيش ضمن ثلاثة دوائر وهي الدائرة الخليجية ودائرة البعد العربي المتمثل بالدول التي ناصرت الكويت، وبالتحديد مصر وسوريا والدائرة الدولية المتمثلة بالولايات المتحدة والحلفاء الغربيين، ولا يمكن للكويت إلا أن تتفاعل معها، وأن طغيان أي منها سيؤدي إلى خلل في هذا التوازن مما سيؤثر على وضع الكويت، وأن البعد الخليجي عامل مهم وعلى الكويت أن تتداخل سياسيا واقتصاديا وأمنيا مع دول مجلس التعاون الخليجي. [٩٨]

١ـ المحور الخليجي: يعتبر العامل الأمني من الأسباب الرئيسية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، بعد الإطاحة بشاه إيران وقيام الثورة الإيرانية، والغزو السوفييتي لأفغانستان وقيام الحرب العراقية الإيرانية، عقب هذه الأحداث بدأت دول المجلس تنسق أمنيا فيما بينها واتفق قادة دول المجلس عام ١٩٨٤ على إنشاء قوات درع الجزيرة، ومهمة هذه القوات الدفاع عن الدول الأعضاء في حالة أي عدوان خارجي عليها وصرح وزير الخارجية الكويتي (أن أمن الخليج هو من مسئولية أبناء المنطقة، فلقد اتفقنا على إنشاء هذه القوة من كل الدول الأعضاء وأن هذه القوات مستعدة للتصدي لأي عدوان خارجي) [٩٩]

وصرح رئيس الأركان العُماني (بأن التعاون العسكري هو العامل المهم وأن الحاجة الأمنية تأتي في المقدمة) [١٠٠]

وعلى الرغم من إنشاء هذه القوة المحدودة العدد فإن هناك بعض السلبيات لهذه القوة حيث إنها ذات هدف سياسي ورمزي أكثر مما هي قوة ردع فاعلة. وحجم هذه القوات لا يتناسب مع حجم ومصادر التهديدات الخارجية المتوقعة في تلك الفترة، كذلك تم إهمال هذه القوة بعد فترة من إنشائها بسبب قلة العدد وعدم التجانس والتبديل السريع لها. ولقد أثبت الغزو العراقي للكويت أن قوات درع الجزيرة لم تكن الأداة المناسبة لردع العدوان العراقي، وبعد تحرير

---

(٩٦) الفريق خالد بن سلطان، جريدة الوطن، الكويت، العدد 6355، التاريخ 18/ 10/ 1993.
(٩٧) د. حسن الإبراهيم، جريدة الوطن، الكويت، العدد 6006/ 452، التاريخ 27/ 10/ 1992.
(٩٨) د. شفيق الغبرا، جريدة الوطن، الكويت، العدد 6239، تاريخ 23/ 6/ 1993.
(٩٩) تصريح لوزير خارجية الكويت، جريدة الوطن، الكويت، العدد 3620 التاريخ 23/ 6/ 1993.
(١٠٠) Arab Times, Kuwait, 8 July 1984.

الكويت والدروس المستفادة من هذه الحرب كُلف السلطان قابوس سلطان عُمان بوضع الخطة اللازمة لإنشاء قوة عسكرية خليجية مشتركة مستقلة عن الرعاية الوطنية قوامها مائة ألف عسكري وتكون لها قيادة مستقلة وتخضع للمجلس نفسه. والخطة العمانية أخذت بعين الاعتبار الحقائق التي أفرزها الغزو، ومن واقع تجربة إنشاء قوة درع الجزيرة حيث أكدت الخطة العُمانية:

ـ عدم قدرة وفاعلية أي جيش خليجي يعمل بصورة منفردة على مواجهة العدوان الخارجي.

ـ عدم قدرة وجدوى قوات درع الجزيرة التي تم إنشاؤها عام ١٩٨٤.

ـ عدم وجود قيادة مشتركة تكون مهمتها تنسيق الجهود العسكرية. (١٠١)

وبالرغم من جدية هذه الخطة فإن هناك بعض التحفظات عليها وإن أيا منها كفيل بإجهاضها ومن هذه التحفظات:

ـ لا يوجد حلف عسكري في العالم له قوات مستقلة عن الأعضاء.

ـ إن الجيوش الخليجية الوطنية نفسها تعاني من قلة العنصر البشري.

ـ وماذا سيكون مصير هذه القوات لو أن إحدى الدول سحبت تمويلها أو مواطنيها من هذه القوة.

إلا أن تنفيذ هذه الخطة لم يلق ترحيبا من قادة دول المجلس في أثناء قمتهم بالكويت في شهر ديسمبر ١٩٩١. (١٠٢)

وللتغلب على هذه المشكلات والتحفظات يمكن العمل على أساس أن كل دولة خليجية لا تستطيع مواجهة أي اعتداء بمفردها، لذا عليها أن توحد جهودها، وتعمل كقوة عسكرية واحدة، لتضمن بأن ما حدث عام ١٩٩٠ لن يتكرر مرة أخرى وأن يكون التعاون العسكري بحسب القدرات والإمكانات المتاحة وأن تسعى كل دولة خليجية إلى إعادة تأهيل جيشها بالتنسيق مع الدول الخليجية الأخرى حتى تصبح هذه الجيوش مؤهلة للدفاع والرد على أي عدوان. ويكون لهذه الجيوش قيادة عسكرية مشتركة مهمتها التخطيط والتنسيق من حيث التسلح والتدريب والإعداد، وتستطيع تحريك أي قوة من دولة إلى دولة في حالة حدوث العدوان. (١٠٣) وللتغلب على قلة العناصر البشرية يجب فتح باب الانخراط

---

(١٠١) Charles Tripp "Security in the Persian Gulf: The Gulf States and Iraq "Survival, Vol.34 No.3 Au-tumn, 1992 pp. 43-61.

(١٠٢) Ibid.

(١٠٣) مقابلة شخصية مع مسئول عسكري/ فضل عدم ذكر اسمه/ الكويت، التاريخ 8/ 11/ 1993.

للشباب للدخول في السلك العسكري ويتم تعميم الخدمة العسكرية الإلزامية في كل دول المجلس وأن تتبع هذه الدول سياسة تجنيس تكون واضحة المعالم، ثم وضع ترتيبات أمنية تشمل كل دول المنطقة تقوم على أساس المساواة بين هذه الدول وعدم التدخل في الشئون الداخلية وضمان سلامة وحرمة الأراضي، وحق السيادة على أساس القانون الدولي. ويهدف المحور الخليجي إلى بلورة فكرة الأمن الذاتي والذي يقوم على أساس الاعتماد على النفس عن طريق تجهيز جيش قوي يستطيع ردع العدوان. وبما أن الكويت ليس لديها القدرة على إنشاء مثل هذا الجيش بسبب المعوقات البشرية والجغرافية، فإن التنسيق مع دول الخليج يعتبر أمرا ملحا. وبما أن الأخطار الخارجية مشتركة فإن التنسيق مع دول الخليج يعتبر حاجة قصوى. ومما يعيقه بالإضافة إلى قلة السكان وصغر المساحة الجغرافية والضعف العسكري فإن الاختلاف بين دول المجلس حول السياسات الأمنية ومصادر الخطر وعدم الاتفاق فيما بينها على تحقيق التوازن العسكري في المنطقة، ولا يوجد اتفاق بين دول المجلس حول عمق التقارب مع الغرب، فالكويت هي الأكثر توقا لاستمرار الوجود الغربي بينما السعودية ترغب في الحصول على الأسلحة والتدريب من الغرب مع احتمالية التدخل الغربي إذا دعت الحاجة مستقبلا.(١٠٤)

وعدم وجود رؤية مشتركة لها تأثير عكسي على التنسيق بين دول المجلس مما أدى إلى فشل المحور الخليجي في ردع التهديد العراقي في أكتوبر ١٩٩٤ عندما تحركت بعض القوات العراقية بالقرب من الحدود مع الكويت، واحتاجت القوات الكويتية إلى أكثر من أسبوع لإعادة نشرها واستنفارها على الحدود مع العراق، بالرغم من التدريب وشراء المعدات الحديثة والمناورات المشتركة مع الدول الحليفة، ولعدم قدرة القوات الكويتية وقوات درع الجزيرة، للتصدي للعراق نقلت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قوات ومعدات حربية وبعض القطع البحرية إلى منطقة الخليج مما يؤكد عدم جدوى الترتيبات الخليجية.(١٠٥)

والهاجس الأمني لا يمكن فصله عن الواقع الجغرافي العربي حيث إن هناك قيما وأهدافا ومصالح مشتركة لا يمكن تجاوزها ومنها الاتجاه العربي المتمثل في الدول العربية التي وقفت إلى جانب الكويت أو ما يعرف بدول إعلان دمشق. وهنا يأتي دور المحور الثاني في تحقيق الأمن الخليجي.

---

١٠٤) LT - Col. Jeffrey McCausland "The Gulf Conflict: A Military Analysis" ADELPHI: PAPER. 282. November 1993.

١٠٥) The International Institute For Strategic Studies "The Military Balance 1995-1996, Published by Oxford University Press, 1995 p.122.

المحور العربي: إعلان دمشق، المفهوم والمبادىء

أدى الغزو العراقي إلى سقوط مفهوم النظام الأمني العربي الذي يقوم بالأساس على معاهدة الدفاع العربي المشترك المبرمة في عام ١٩٥٠. وأثبتت عملية تحرير الكويت بقوات غير عربية عجز وعدم فاعلية الأمن الجماعي العربي.

ولقد ولد إعلان دمشق في ظروف استثنائية حيث تم الإسراع بالتوقيع على هذا الإعلان بعد حوالي أسبوع من تحرير الكويت في ٢٦ فبراير ١٩٩١، وهذه الفترة لم تكن كافية للتفكير بما يجب أن يكون.

ويهدف إعلان دمشق إلى ملء الفراغ الأمني في منطقة الخليج العربي على أساس النتائج العسكرية التي انتهت إليها حرب تحرير الكويت بالإضافة إلى وضع أسس وملامح جديدة يقوم عليها الأمن الجماعي العربي الجديد بعد فشل النظام الأمني العربي السابق في منع اعتداء العراق على الكويت، وكذلك عدم ترك أمن الخليج لقوى خارجية قد يكون وجودها مخلا بالمصالح العربية، ويهدف هذا الميثاق إلى وضع تصورات وترتيبات أمنية تلبي الحاجات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي وحاجات الأمن العربي الشامل. ويؤكد الدكتور أسامة الباز وكيل وزارة الخارجية المصرية أن إعلان دمشق يشكل النواة للأمن العربي وتحتاج هذه النواة لبلورة أكثر لمفهوم الأمن العربي الخليجي.[١٠٦] ويضيف وزير الدفاع المصري الطنطاوي بأن إعلان دمشق هو بداية مناسبة للترتيبات الأمنية العربية.[١٠٧]

وإعلان دمشق هو إعلان نوايا بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وكل من مصر وسوريا وهو إعلان موثق ومكتوب. ويهدف إلى إيجاد قاعدة جديدة وصلبة لتبني الصف العربي على أسس جديدة. ويعود قيامه إلى الاتصالات التي قامت بها المملكة العربية السعودية مع كل من مصر وسوريا عقب تحرير الكويت لتأطير التعاون بين الدول الثماني ويعتمد الإعلان أساسا على المبادىء الواردة في ميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة والمواثيق العربية والدولية. ويهدف أيضا إلى بناء نظام عربي جديد لتعزيز العمل العربي المشترك، وكانت الترتيبات التي وصلت إليها الأطراف المشاركة بمثابة الأساس الذي يمكن البناء عليه من أجل تحقيق العمل العربي المشترك، واحترام سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية. وكذلك العمل على مواجهة التحديات التي يتعرض لها الاستقرار والأمن في المنطقة.[١٠٨] وهناك مجالات مختلفة للتنسيق والتعاون بين الدول الموقعة:

---

(١٠٦) د. أسامة الباز، جريدة السياسة، الكويت تاريخ 19/ 3/ 1991.
(١٠٧) الفريق محمد حسين طنطاوي، جريدة الرأي العام، الكويت، التاريخ 16/ 10/ 1991.
(١٠٨) الصيغة النهائية لإعلان دمشق، دمشق، التاريخ 6/ 3/ 1991.

١ــ المجال السياسي: ــ يتم التنسيق والتعاون والتشاور في المجال السياسي على أسس ومبادىء الجامعة العربية والمواثيق الدولية.

٢ـ المجال الأمني: ـ تؤكد دول إعلان دمشق أن ما قامت به القوات المصرية والسورية في أثناء أزمة الخليج من مساندة للدفاع عن السعودية وتحرير الكويت قد تم على أساس المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية، ويؤكد إعلان دمشق حق أي دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاستعانة بقوات مصرية وسورية على أراضيها إذا رغبت في ذلك.

٣ــ المجال الاقتصادي: ــ تبني هذه الدول سياسة اقتصادية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تمهيدا لإقامة تجمع اقتصادي عربي لمواجهة التحديات الناجمة عن تجمعات اقتصادية كبرى في العالم.(١٠٩)

ويشكل الجانب الاقتصادي أهمية كبرى للدول الموقعة، وبخاصة مصر وسوريا للاستفادة من عمليات التنمية الاقتصادية في الداخل حيث إن هناك موجة من العنف تواجه بعض هذه الدول.(١١٠)

ويذكر الدكتور عبد الرحمن العوضي وزير التخطيط الكويتي السابق بأن (على الكويت أن تعتمد على دول مصالحها تتوافق مع مصالح الكويت ولها نفس استراتيجية الكويت وينحصر ذلك في دائرتي الخليج العربي والدول العربية).(١١١)

وقد حددت دول الخليج عشرة بلايين دولار للتنمية في هاتين الدولتين وسيتم تخصيص ثلاثة بلايين دولار لثلاث السنوات الأولى وتكون حصة الكويت منها ٢٥٪، وسيتم تغطية الجانب الأكبر منها من خلال الصندوق الكويتي للتنمية العربية.(١١٢) وتعود أهمية الإعلان إلى كونه رمزا للشرعية العربية في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة حيث يعتبر البعد العربي من المرتكزات الأساسية لأمن الخليج ويعتبر الإعلان كرد على الادعاءات القائلة بتفرد الولايات المتحدة بضمان أمن الكويت، حيث اعتقدت دول الخليج بعد التحرير أن أمن الخليج سيكون عربيا، لذا سارعت في توقيع إعلان دمشق للدفاع عن أراضيها ضد التهديدات الخارجية ويؤكد وزير الخارجية الكويتي السابق أن ميثاق دمشق يتسم بالواقعية وتكريس التعايش القائم على المصالح المتبادلة).(١١٣)

---

١٠٩) المرجع السابق نفسه.
١١٠) د. شفيق الغبرا: جريدة الوطن، الكويت، العدد 6239، التاريخ 23/ 6/ 1993.
١١١) د. عبدالرحمن العوضي: جريدة الوطن، الكويت، العدد 6149، تاريخ 21/ 3/ 1993.
١١٢) وزارة الخارجية الكويتية، مكتب الشئون المحلية لوزير الخارجية (لا يوجد تاريخ).
١١٣) تصريح لوزير خارجية الكويت، جريدة الوطن، الكويت، العدد 6149، التاريخ 21/ 3/ 1993.

وأكـد الشيخ سعـد العبداللـه الصبـاح ولي العهد ورئيـس مجلـس الوزراء الكـويتي التـزام الكويت بإعلان دمشق وصرح بأنه يأمل الوصول إلى صيغة عملية لوضعه موضع التنفيذ.[١١٤] ويقول السيد عبدالله بشارة إن دول المجلس تؤكـد تنفيذ إعلان دمشق بأبعاده المختلفة وأن هذا الإعلان هو الصيغة المناسبة لتحقيق الأمن العربي.[١١٥]

أما الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وأحد الأعضاء الموقعة على الإعلان فيقول إن إعلان دمشق ليس ملزما.[١١٦]

ومنذ توقيـع الإعلان عام ١٩٩١ وحتى الآن لايـزال يواجه الكثير من العـراقيل التي تحول دون تنفيـذ كل بنـوده ووضعها مـوضـع التنفيذ، وبعـض هـذه العراقيـل يعود إلى دول مجلـس التعاون الخليجي وبعضهـا إلى دول إقليمية والبعض الآخر نـاتج عن تشكك واعتراضـات من قوى دولية. ويقابل ذلك عجز عربي في وضع ميثاق دمشق موضع التنفيذ.

وقد أكد الـرئيس السوري حافظ الأسد (أن الحماسـة الشديدة التي قوبـل بها إعلان دمشق عند توقيعه قد فترت وأن هذا يترك شعورا غير مريح).[١١٧]

وعن تعثر إعـلان دمشق يقول فاروق الشرع وزيـر الخارجية السوري (إننا أصبحنـا هنا في سوريا ننزعج من الحديث عن مصيره، إذ دون تطبيقه ستحدث تطورات سلبية، فالإعلان ليس اتفاقا اقتصـاديا وحسب، إنه اتفاق شامـل سياسي واقتصادي يعطي الأمن القومـي بعدا واقعيا للحفاظ عليه وصيانته والحيلولة دون تكرار ما حصل للكويت).[١١٨]

أمـا على الجانب المصري فقـد نسبت مجلـة الشروق إلى مصدر مصري عـالي المستوى أنـه لا يمكـن تحقيق خطـوات عمليـة في إطار هـذا الإعلان حيـث لم تحسـم إلى الآن الخلافات حـول المساهمات الماليـة، والجانب الـدفاعي لم يستجـب للمصالـح المصرية، وأن مصر لـديها تحفظ في إرسال قواتها إلى منطقة الخليـج في حالة وجود خطر في المنطقة، وليـس من مصلحتها التورط في مشكلات أمنية دون الحصول على مساهمات مالية.[١١٩]

---

(١١٤) تصريـح للشيخ سعـد العبداللـه ولي العهد ورئيـس مجلس الـوزراء، جريـدة القبس، الكـويت، العـدد 7105، تاريـخ 28/ 3/ 1993.

(١١٥) عبدالله بشارة، جريدة القبس، الكويت، العدد 7082، التاريخ 28/ 2/ 1992.

(١١٦) تصريح للشيـخ زايد رئيـس دولة الإمـارات العربيـة المتحدة، جريـدة الرأي العـام، الكويـت، العدد 9947، التـاريخ 19/ 12/ 1992.

(١١٧) تصريح للرئيس السوري حافظ الأسد، جريدة الوطن، الكويت، التاريخ 28/ 2/ 1993.

(١١٨) تصريح وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، جريدة السياسة، الكويت، التاريخ 28/ 2/ 1993.

(١١٩) مجلة الشروق، الخليج جزء من الأمن العربي، الشارقة، العدد 47/ 59، التاريخ 25/ 2 ـ 3/ 3/ 1993.

أما الدكتور حسن نافعة فيقول: إن دول الخليج عادت تمارس نفس السياسات المتبعة قبل الغزو وهي لا تساهم في تحقيق الأمن العربي، وأن سلوك دول الخليج يظهرهم بأنهم لم يعودوا مدينين لمصر وسوريا بعد أن دفعوا الثمن وهو ثمن بخس مع إظهار مشاعر امتنان للغرب لا تحدها حدود.[١٢٠]

أما الإدارة الأمريكية فهي تعتقد بضرورة مشاركة مصر وسوريا في حماية أمن الخليج ولكنه دور غير محدد وتشكك في الوقت نفسه في رغبة وقدرة الدول الموقعة على الإعلان وبخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تنفيذ وترجمة الإعلان عمليا.[١٢١]

وفي مقابلات شخصية تم إجراؤها مع عدد من الشخصيات السياسية وباحثين أكاديميين وبعض المسئولين والمهتمين بالشئون الخليجية، نرى أن نسبة ٦٧٪ تقريبا تجد أن إعلان دمشق في جوهره تظاهرة سياسية، وأن الاتفاقات مع الدول العربية غير مطمئنة، وأن هذا الإعلان جاء نتيجة ضغوط عربية على الكويت كنوع من التوازن بين الاعتماد على العرب والاعتماد على الغرب، وأنه إعلان فاشل بسبب ضعف الإمكانات العسكرية والمادية لكل الدول الموقعة عليه. ولقد أثبتت تجربة الغزو عجز النظام العربي عن حماية الكويت. وترى هذه النسبة أنه بينما كان العراق يحشد جيوشه على الحدود الكويتية، كانت الكويت إلى آخر لحظة تنتظر الحل العربي إلى أن وقع الاحتلال. بينما رحبت نسبة ٣٣٪ تقريبا بهذا الإعلان ورأت أنه خطوة على الطريق الصحيح لإعادة التضامن العربي وأن أمن الخليج جزء من الأمن العربي.

وينص إعلان دمشق على أن الالتزامات المتبادلة بين الدول الموقعة تكون ضمن بروتوكول متكامل يتم إيداعه في الجامعة العربية وهذا البروتوكول هو المنهج العملي لضمان أمن وسلامة الدول العربية.

ثالثا: المحور الدولي ـ الاتفاقيات الأمنية:

أثبت الغزو العراقي للكويت عدم جدوى قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك الترتيبات الأمنية الجماعية للدول العربية بحسب معاهدة الدفاع العربي المشترك في منع وقوع الغزو على دولة الكويت. وبعد الغزو فإن الترتيبات بين دول مجلس التعاون الخليجي أو دول إعلان دمشق لا تستطيع أن تمنع وقوع العدوان مرة أخرى لذا بدأت

---

١٢٠) د. حسن نافعه، جريدة الأهرام، القاهرة، التاريخ 29/ 1/ 1993.
١٢١) مجلة الشروق، مصدر سبق ذكره.

الكويت في البحث عن ترتيبات أمنية جديدة تستطيع ردع العدوان. ويبدو أن مشكلة الأمن في منطقة الخليج تتجه إلى صيغة تقوم بموجبها قوى دولية وبالذات الولايات المتحدة بحماية الأمن.[١٢٢] ويؤكد إدوار جرجيان مساعد وزير الخارجية الأمريكي أن هناك رغبة من دول الخليج في تقوية علاقاتها مع الولايات المتحدة والدول الغربية لمواجهة أي كارثة كالتي حدثت في الخليج.[١٢٣] ويرى الدكتور حسن الإبراهيم أن الغزو أكد أن الدول الصغيرة في خطر دائم (ما لم تكن هناك ضمانات من دول كبرى لهذا الأمن).[١٢٤]

وتعتقد الولايات المتحدة أن هناك فراغا أمنيا وعسكريا ملموسا، وأنها ملزمة بسد مثل هذا الفراغ بحسب الاتفاقيات الموقعة مع الكويت والبحرين، حيث إن الاستقرار في المنطقة أمر مهم للمصالح الحيوية للولايات المتحدة.[١٢٥]

وفي أعقاب حرب تحرير الكويت حدد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج في خطاب له أمام الكونغرس الأمريكي في السادس من مارس عام ١٩٩١، حيث أكد أن العدوان قد انهزم وأن الحرب انتهت وهذا انتصار لدول التحالف وللأمم المتحدة ولحكم القانون وللحق، وقد حدد الرئيس الأمريكي أربعة مبادىء رئيسة ستعمل الولايات المتحدة على تحقيقها:

١ـ العمل على إيجاد ترتيبات أمنية في المنطقة، وأن الولايات المتحدة كما وقفت لردع العدوان فإنها ستقف جاهزة للعمل مع دول المنطقة لصيانة السلام، وهذا لا يعني أن الولايات المتحدة ستبقي على قوات برية في منطقة الجزيرة العربية، ولكنها ستحتفظ بقوات بحرية في المنطقة وهذا استمرار للوجود الأمريكي منذ أكثر من ٤٠ عاما.

٢ـ العمل على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ التي تستخدم لنقلها وإيقاف سباق التسلح في المنطقة.

٣ـ العمل على خلق فرص جديدة للسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وأن الجغرافية لا تضمن السلام وأن السلام لا يأتي بوساطة القوة العسكرية، وقد حان الوقت لوضع حد للصراع العربي الإسرائيلي، وأن الولايات المتحدة ستعمل بجد وإصرار من أجل الاستقرار والسلام في منطقة الخليج.

---

(١٢٢) د. أحمد يوسف أحمد، جريدة الحياة، لندن، العدد 957، التاريخ 10/ 2/ 1993.

(١٢٣) تصريح إدوارد جرجيان، جريدة صوت الكويت، لندن، التاريخ 13/ 9/ 1992.

(١٢٤) د. حسن الإبراهيم، جريدة الوطن، الكويت، العدد 6006، التاريخ 27/ 10/ 1992.

(١٢٥) John Chipman "The New World Order & The Persian Gulf Region" The Iranian Journal of International Affairs, Vol. III, N. 3, Fall 1991.

٤ــ العمل على تشجيع التنمية الاقتصادية من أجل السلام والتقدم في منطقة الشرق الأوسط والخليج.

وأوضح أن المصالح الحيوية الأمريكية تعتمد على الاستقرار والأمن في الخليج. وبمواجهة هذه التحديات الأربعة يمكن بناء إطار للسلام، [١٢٦] ونتيجة للغزو العراقي للكويت فإن الوجود العسكري الأمريكي يلقى قبولا دوليا وإقليميا. ويؤكد السيد عبدالله بشارة أن أمن الخليج يرتكز على قاعدة دولية بالإضافة إلى القاعدة الخليجية والعربية. [١٢٧] ويرى الدكتور صلاح العقاد أن الولايات المتحدة كانت تسعى قبل الغزو للسيطرة على منطقة الخليج، أما بعد الغزو فإن الدول الخليجية تطلب برضاها الوجود الأمريكي وقد استقر هذا الشكل على الاتفاقات الأمنية بين الولايات المتحدة وبعض دول الخليج.

وتسعى الولايات المتحدة من وراء الاتفاقات الأمنية للحفاظ على أمن الخليج وحماية آبار البترول وطرق إمداداته إلى أن يبقى أمن الخليج مرتهنا بالقوى الخارجية التي لا يمكن إنكار نفوذها ومن الصعب التخلص منها، وأن الولايات المتحدة تصوغ أمن الخليج على أساس المصالح الحيوية لها. [١٢٨]

فقد وقعت الكويت والولايات المتحدة في شهر سبتمبر ١٩٩١ اتفاقية للدفاع المشترك بين البلدين مدة هذه الاتفاقية عشر سنوات وتجدد بعد ذلك سنويا وقبل إلغاء هذه الاتفاقية يعطى إخطار لمدة سنة في حالة عدم الرغبة في التجديد من أي من الطرفين.

ويؤكد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي. أن هناك هدفين لهذه الاتفاقية:

١ـ أن توفر غطاء دفاعيا عسكريا فعالا يوفر الأمن للكويت، وبموجبها تتعهد الولايات المتحدة بالدفاع عن الكويت تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة وتدريب القوات المسلحة الكويتية وتقديم المشورة في شئون الدفاع وتزويدها بالمعدات اللازمة.

٢ـ هذه الاتفاقية إجراء مؤقت ومحكومة بإطار منضبط وتتضمن عدم التدخل في الشئون الداخلية للكويت، ومدتها عشر سنوات قابلة للتجديد السنوي كي تحافظ الكويت على سيادتها. [١٢٩]

---

(١٢٦) Military Review "Tracking the Storm" Vol. 71 Year 1991 pp. 64-112

(١٢٧) عبدالله بشارة: جريدة السياسة، الكويت 4/ 5/ 1992.

(١٢٨) د. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج: من بداية العصور الحديثة حتى أزمة 1990 ـ 1991، مكتبة نجلومصرية، القاهرة 1991، ص ص 441 ـ 464.

(١٢٩) خطاب وزير خارجية الكويت في المجلس الوطني، جريدة صوت الكويت، لندن، التاريخ 18/ 9/ 1992.

وبموجب هـذه الاتفاقية نضمن بأن تقدم الـولايات المتحدة المشورة في شئون الدفـاع وتدريب القوات المسلحـة الكويتية وتـزويدهـا بأنواع الأسلحـة مقابل أن يكـون للقوات الأمـريكية مخازن لمعداتها العسكرية، وتتم إقـامة تدريبات مشتركة من أجل تعزيـز الأمن والاستقرار في المنطقة، وأنها ستضـع حدا لما وقـع على دولـة الكويـت مـن العدوان، وأنها لـن تتعـرض مجددا للغزو، وأن هـذه الاتفاقيـة ستكون في صالـح تعزيز المصالـح الأمنية للولايـات المتحدة. (١٣٠) ويؤكد الشيـخ سعد العبدالله ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي (وصـل إلى مسامعي بعض ما ورد من إشاعات وأقاويل أن الاتفاقية ستتبعها ملاحق سرية فأنـا من هنا أؤكد للمجلس أن الاتفاقية ليس لها ملاحق سرية. نحـن نعمل ونتعـاون مع الأشقـاء والأصدقـاء ولا نعمل في الظـلام وأعمالنا تتـم دائما تحت أضواء الشمس، وهذا الأمر يراد منه إثارة البلبلة وخاصة القول بإخفاء الحكومة عن المجلس بعض البنود). (١٣١) بالإضافـة إلى الاتفاقية مع الـولايات المتحدة فإن الكـويت وقعت مذكـرات للتفاهم الأمني مع بريطـانيا عام ١٩٩٢ ومع فرنسا وروسيا الاتحاديـة عام ١٩٩٣ والصين عام ١٩٩٥ هذه الاتفاقيـات لا تشير إلى وجود قـوات بريطانيـة أو فرنسية أو روسيـة في الأراضي الكويتيـة، ولكن يقتصر دورها على إجـراء دورات تدريبيـة ومناورات مشتركـة لدعـم القدرات الـدفاعيـة للقوات الكويتية، وهذه الاتفاقات الأمنية تستطيع أن تمنع أي مغـامرة جديدة ضد الكويت للسنوات العشر القادمـة ولكن عندما تتبـدل المعطيات والمصالح والأوضـاع ومصادر الخطر في المنطقة يمكـن إبداء الرغبة في عدم تجديد هذه الاتفاقية، وقد يصعب التأكد من ذلك في ظل مثل هذه الظروف.

وفي نفس المقـابلات التـي تم إجراؤهـا أعرب حـوالي ٨٥٪ عن تأييـدهم لهذه الاتفـاقات، وأكـدوا أن هذا أمـر طبيعـي بعد العجـز العـربي والخليجـي عن تـوفير الأمـن للكويـت، وأن التحـالف مـع القوى الكبرى هـو المخرج الـوحيد للكـويت في المرحلـة الراهنـة لكي تستطيـع المحافظة على أمنها واستقرارها، إلا أن هذه الاتفاقات لا تضمن الاستقرار والأمن لفترة طويلة بسبب المدة الزمنية المحدودة لهذه الاتفاقات والخوف من أن تتبدل المصالح الأمريكية والأوربية فيما بعد. أما الحكومة الكويتية فإنها تـؤكد على لسان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء أن (بلاده لا تعارض وجودا غربيا على المدى الطويل في منطقة الخليج وأن السياسة التي تنتهجها الكويت تهدف إلى ضمان مستقبل وسلامة شعبها مع الحرص على انتمائها العربي) (١٣٢)

---

(١٣٠) محمود عـزمي، (الترتيبات الأمنيـة الجديدة: مبدأ كـارتر في التطبيق)، شئون الشرق الأوسط، العدد السـادس، مارس 1992، ص 72 ـ 93.

(١٣١) من خطـاب ولي العهد ورئيس مجلس الـوزراء الكويتي في المجلـس الوطني، جـريدة القبس، الكويـت، العدد 6635، التاريخ 21/ 9/ 1991.

(١٣٢) تصريح للشيخ سعد العبدالله ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، جريدة الخليج، الإمارات، التاريخ 18/ 9/ 1992.

ويضيف السيد عبدالله بشارة أنه (لا توجد تحفظات لدى دول مجلس التعاون الخليجي لدعوة قوات خارجية لحفظ الأمن في المنطقة، وأن لكل دولة حقا مشروعا للدفاع عن سيادتها بالطرق والوسائل التي تتاح لها وتهدف إلى ضمان عدم تكرار العدوان العراقي). (١٣٣)

والوجود الأمريكي في منطقة الخليج كان سابقا للغزو العراقي للكويت، والكويت منذ مطلع هذا القرن تعتمد على قوى خارجية لحماية نفسها، فوقعت اتفاقية مع بريطانيا عام ١٨٩٩ لحمايتها من الأخطار الخارجية، ووقفت بريطانيا ضد أطماع الملك غازي في الكويت في أثناء فترة حكمه منذ عام ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩، وفي عام ١٩٦١ وبذلك انتهى دورها الأمني لتحل فيما بعد الولايات المتحدة حيث وقعت الكويت أول اتفاقية مع الولايات المتحدة في ١٨/ ٥/ ١٩٨٧، تسمح برفع الأعلام الأمريكية على ناقلات النفط الكويتية لحمايتها من الهجمات الإيرانية في أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وبذلك تكون الكويت قد دخلت حقبة الأمن الأمريكي. (١٣٤)

ولقد طرحت الولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي كلنتون Clinton سياسة الاحتواء المزدوج Dual Containment والموجه أساسا إلى كل من العراق وإيران وتستهدف هذه السياسة تحقيق المصالح الأمريكية والغربية بالوسائل السلمية مع عدم استبعاد القوة العسكرية.

وفي عام ١٩٩٣ أفصح (مارتن إنديك) Martin Indyk المساعد الخاص للرئيس الأمريكي لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في إدارة كلينتون بأن الولايات المتحدة تعتزم الاعتماد على سياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران حيث تعتقد هذه الإدارة بأن كلا من العراق وإيران يشكلان تهديدا للمصالح الأمريكية في المنطقة وستعمل الولايات المتحدة باستراتيجية الاحتواء المزدوج بهدف عزل هذين البلدين إقليميا ومقاطعتهما اقتصاديا وتجاريا على مستوى لعالم وتخدم هذه السياسة الغرض الأمني الأمريكي في منطقة الخليج، وأصل الفكرة (ينطوي على وجود تناقض بين الدولة هدف الاحتواء والطرف الحاوي، ويأخذ المدرك السياسي جانبا ن عدائية سياسية وأيديولوجية تقوم على امتناع الالتقاء بين الطرفين، وأن القضاء على الخصم ؟ محال منه، فإما ينهار من الداخل كما وقع للاتحاد السوفييتي أو ينهزم من الخارج بمنازلة سكرية) (١٣٥)

وتعمل الولايات المتحدة بموجب هذه السياسة على تشجيع تغيير النظام في العراق وتدعم وة استمرار الحظر الاقتصادي عليه وقال إنديك إن هدف الإدارة الأمريكية في العراق

---

١٣) عبدالله بشارة، جريدة النهضة، عمان، العدد 95، التاريخ 28/ 7/ 1992.

١٣) أسامة الصباح، جريدة القبس، الكويت، العدد 7190، التاريخ 24/ 6/ 1993.

١٢) د. كاظم هاشم نعمة، «المتغير الأمريكي ومستقبل الأمن في الخليج» المستقبل العربي، العدد 195 ـ 5/ 1995م،

"to establish clearly and unequivocally that the current regime in Iraq is a criminal regime beyond the pale of International Society and in our Judgement irredeemble"(١٣٦)

ولم يترك مجالا للشك في أن هدف السياسة الأمريكية هو تغيير النظام في العراق. وأن احتواء إيران يجب أن يكون متعدد الجوانب، ولتحقيق ذلك فإن الولايات المتحدة ستعمل جاهدة على دعم الأمم المتحدة واستصدار قرارات بهذا الشأن وإقناع الدول الأخرى كي لا تتعامل مع إيران عسكريا أو تطبّع علاقاتها التجارية معها لأن إيران

"Iran is a bad investment in both commercial and strategic terms for all responsible members of the International community".(١٣٧)

إيران تشكل خطرا على المجتمع الدولي بدعمها للإرهاب ومعارضة عملية السلام بين العرب وإسرائيل، ودعم فصائل حزب الله وحركة حماس، وتبذل جهودا لزعزعة أوضاع أصدقاء الولايات المتحدة من الدول العربية، وتعمل على زيادة التسلح التي تهدف بها إلى السيطرة على منطقة الخليج بالإضافة إلى سعيها للحصول على أسلحة الدمار الشامل.(١٣٨)

ومن خلال هذه السياسة تعمل الولايات المتحدة على احتواء كل من العراق وإيران في آن واحد وتسعى كذلك إلى ربط أمن منطقة الخليج بالمصالح الأمنية الأمريكية واستمرار التزامها عسكريا تجاه دول مجلس التعاون، وفي المستقبل المنظور سيكون أمن الخليج أمنا أمريكيا دون الحاجة إلى نوع من التفاهمات المحلية أو الدولية لأن هذه السياسة لا تشكل عبئا ماليا كبيرا على دافعي الضرائب الأمريكية.

وترى هذه الإدارة أن كلا من العراق وإيران خصم رئيسي في أهم مناطق النفوذ الاستراتيجي، ولذلك عمدت إلى سياسة عزل هذين النظامين، لأن للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين مصالح استراتيجية وحيوية في الخليج ومن غير المقبول أن تقع تحت نفوذ أي من العراق وإيران، ولحفظ هذه المصالح اعتمدت على استراتيجية أمنية تقوم على أساس الوجود الأمريكي المباشر بوساطة الوجود البحري مع بعض التسهيلات العسكرية في دول الخليج بالإضافة إلى التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي ومحاولة إيجاد نوع من التنسيق الأمني والعسكري فيما بينها وتحديث البنية العسكرية لهذه الدول.

---

(١٣٦) F. Gregory Gause III "The Illogical of Dual Containment" Foreign Affairs, March, April 1994 Vol. 73 No. 2, 1994 pp. 56-66.

(١٣٧) Ibid

(١٣٨) Anthony Lake, "Confronting Backlash States" Forign Affairs, Vol. 73. No. 2, 1994 pp. 45, 55.

الخلاصة:

منذ انسحاب بريطانيا من شرق السويس عام ١٩٧١، وإنهاء جميع التزاماتها الأمنية في المنطقة. حلت الولايات المتحدة بدلا منها لتلعب الدور البريطاني نفسه في حماية مصالحها ومصالح الدول الأوروبية ومنع أي نفوذ سوفييتي في المنطقة. ويعود الوجود الأمريكي في منطقة الخليج إلى عام ١٩٤٩. وتأكد الدور بعد الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١، من خلال مبدأ نكسون ثم مبدأ كارتر. هذان المبدآن اللذان حاولا ملء الفراغ الأمني الذي نتج عن الانسحاب البريطاني، ولقد رحبت الكويت على لسان وزير خارجيتها بهذا الانسحاب وعارضت مبدأي نكسون وكارتر اعتقادا منها بعدم وجود فراغ أمني، وأن أمن الخليج من مسئولية أبنائه، ولكن في عام ١٩٨٧ طلبت الكويت من الولايات المتحدة أن ترفع أعلامها على ناقلات النفط الكويتية لحمايتها من الهجمات الإيرانية مقابل توفير بعض التسهيلات للقوات الأمريكية، ونستطيع القول إن الكويت دخلت عصر الحماية الأمريكية بعد عجز الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي عن حماية الكويت من الأخطار الخارجية.

وفي الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ أقدم العراق على غزو الكويت، وضمها إليه، وهي العضو في الجامعة العربية والأمم المتحدة. ومهما تكن أسباب الخلافات فإنها لم تكن مبررا كافيا لهذا الغزو، وقادت الولايات المتحدة تحالفا دوليا بتخويل من الأمم المتحدة ومجلس الأمن لطرد القوات العراقية من الكويت، وأدت حرب تحرير الكويت إلى انتصار كبير للولايات المتحدة وهزيمة شديدة للعراق. وأدت إلى انهيار الفرضيات الأمنية السابقة التي كانت تعتمد عليها الكويت وهي مجلس التعاون لدول الخليج العربية كخط الدفاع الأول، ثم الأمن الجماعي العربي من خلال الجامعة العربية. كذلك أدى سقوط الفرضية الأمنية الأمريكية التي كانت تعتقد بأن الاتحاد السوفييتي (سابقا) وإيران هما مصدر الخطر. لقد أثبت الغزو بأن الدول الصغيرة تواجه مشكلات أساسية في حفظ أمنها، واستقلالها، وأن الترتيبات الأمنية السابقة في منطقة الخليج لم تكن ناجحة لمنع العدوان، ولابد من إعادة ترتيب الأوضاع الأمنية في المنطقة بحيث لا يتكرر ما حدث للكويت مرة أخرى.

وتستطيع الكويت الحفاظ على أمنها بالاعتماد على الخيار الاستراتيجي الجغرافي وعلى الخيار المتبادلة، ولا يمكن تحقيق هذا الخيار الآن بسبب عدم وضوح الرؤية، وبسبب تضارب الخيار، ولكن، يمكن تحقيقه فيما بعد، وحتى يتحقق ذلك فإن الكويت تعتمد الآن على البعد

العربي من خلال مجلس التعاون وإعلان دمشق، وكذلك على البعد الدولي المتمثل في الاتفاقات الأمنية.

وبالنسبة لدول مجلس التعاون فإنها تواجه نفس الظروف التي تواجهها الكويت، وبالتالي فهناك قاعدة مشتركة حيث تتوافق مصالحها مع مصالح الكويت، ولها نفس الاستراتيجية، ويمكن تطوير ميثاق مجلس التعاون لكي يشكل فاعلية سياسية وأمنية واقتصادية وعسكرية، ويمكن تطويره إلى اتحاد كونفدرالي حيث تحافظ كل دولة عضو فيه على كيانها السياسي وأوضاعها وخصوصيتها. ومن جهة أخرى تحقيق قدرا أكبر من التنسيق والتعاون وبالتالي تصبح هذه الدول الصغيرة تنتمي إلى إطار سياسي واقتصادي وعسكري أكبر يصعب تهديده. وعلى المستوى العسكري خلق قيادة عسكرية مشتركة تكون لديها الصلاحيات في التنسيق والتدريب وشراء الأسلحة ونقل هذه القوات من بلد إلى آخر إذا دعت الضرورة. وعلى الكويت أن تبادر من خلال المجلس إلى بناء شبكة جديدة من العلاقات الأمنية وتدعيمها والسعي إلى تفكيك التحالف العربي الهش المتعاطف مع العراق، والعمل على المحافظة على التحالف الذي تعاطف مع الكويت، وعليها ألا تكون أسيرة لعقدة الخذلان العربي الذي حدث بسبب الغزو. ولكي يتحقق الأمن والاستقرار في منطقة لابد من مشاركة جميع دوله في هذا التوجه وبالتحديد إيران التي لا يمكن تجاهلها في تحقيق الأمن والاستقرار وأن تؤكد الدول الخليجية لإيران بأن الترتيبات الأمنية مع بعض الدول من خارج المنطقة ما هي إلا حالة مؤقتة وعلى الجانب الإيراني أن يسعى بحسن نية إلى إقامة علاقات قائمة على المصلحة المشتركة ومبادىء حسن الجوار.

أما إعلان دمشق فيشكل نواة للأمن العربي الجديد الذي لا يمكن أن تتخطاه الكويت، أو دول الخليج الأخرى، ومن خلال هذا الإعلان يمكن إنشاء نظام أمني عربي جديد يعزز الموقف الأمني للكويت ولدول الخليج حيث يعتبر الإعلان الإطار المناسب للعمل العربي ويمكن تطوير آلية جديدة تضمن من خلالها عدم تكرار الغزو لأي دولة عضو. وفي ضوء تجربة الغزو توضع ترتيبات أمنية تلبي الحد الأدنى من حاجة الخليج والكويت، وبالمقابل تحقيق الأمن العربي الشامل آخذا في الاعتبار أسباب ونتائج الغزو من حيث الأمن والتنمية الشاملة للحد من النزاعات بين الدول العربية حيث سيخلق التعاون الاقتصادي والتطور الاجتماعي والمساعدات المالية بيئة صحية مستقرة للتعاون بدلا من الصراع. ولابد من العمل على إحياء ميثاق دمشق بالرغم من المعارضة المحدودة لهذا الإعلان، ليمكن خلق تحالف مصري سوري سعودي يقود

هذا النظام الأمني العربي الجديد.

وفيما يتعلق بالبعد الدولي فإن الاتفاقات الأمنية بين الولايات المتحدة وبعض دول مجلس التعاون الخليجي تمثل المظهر الأساسي للترتيبات الأمنية ذات البعد الدولي في المنطقة. حيث إن هناك مصالح مشتركة بين الولايات المتحدة وهذه الدول، وتسعى الولايات المتحدة إلى وضع ترتيبات أمنية تهمل أسباب الغزو وتركز على المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى مما يسمح لها بأن تكون الطرف المستأثر بالمعادلة الأمنية لأن القدرة على ردع العدوان تعتمد بالأساس على الموقف الأمريكي فيما إذا كان هذا العدوان يهدد المصالح الأمريكية أم لا. ويكون من الخطأ للكويت الاعتماد على الاتفاقات الأمنية وحدها.

وإذا استطاعت الكويت المزج بين البعد الخليجي والعربي والدولي فإنها تستطيع أن تحقق الأمن لنفسها على الأسس والمبادىء التالية:

- عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول.
- احترام السيادة وحرمة أراضي الغير.
- إيجاد وسيلة لحل النزاعات بالطرق السلمية.
- تأمين إمدادات النفط.

وأي ترتيبات أمنية في المنطقة تكون تحت إشراف مجلس الأمن الدولي وبضمان المنظمات الدولية والإقليمية.

المراجع العربية:

الكتب

١ـ إدارة الأبحاث والمعلومات، (وكالة الأنباء الكويتية) مجلس التعاون الخليجي، م٩، وكالة الأنباء الكويتية، الكويت ١٩٨٣.

٢ـ إدارة الأبحاث والمعلومات، (وكالة الأنباء الكويتية) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مطابع القبس التجارية، الكويت ١٩٨٥.

٣ـ د. إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينيات، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت ١٩٨٤.

٤ـ د. إسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمريكي السوفييتي حول الشرق الأوسط: الأبعاد الإقليمية والدولية، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٦.

٥ـ الدائرة الإعلامية (مجلس التعاون الخليجي)، الخليج أمل ومستقبل، العبيكان للطباعة والنشر، الرياض ١٩٨٣.

٦ـ د. خليل علي مراد، دراسات سياسية عن منطقة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة ١٩٨٣.

٧ـ د. خيرية قاسمية وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٢.

٨ـ د. زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي (مبدأ كارتر)، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٢.

٩ـ د. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج: من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، مكتبة الإنجلومصرية، القاهرة ١٩٩١.

١٠ـ د. عايد طه ناصف، الاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة ١٩٨٢.

١١ـ د. عبد الرضا أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، إنجازات ـ إخفاقات وتحديات، مطابع القبس التجارية، الكويت ١٩٩٣.

١٢ـ د. عبدالله الغنيم وآخرون، الكويت وجودا وحدودا: الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية، مركز بحوث الشرق الأوسط، القاهرة ١٩٩١.

١٣ـ د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٩.

١٤ـ د. فاروق يوسف أحمد، مناهج البحث العلمي، مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٨٤.

١٥ـ د. محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية (١٩٢١ ـ ١٩٧١) ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٥.

١٦ـ محمد جاسم محمد، الاستراتيجيات الأمنية في منطقة الخليج العربي: رؤية عربية، مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة ١٩٨٣.

١٧ـ د. محمد خليفة، من يهدد منطقة الخليج العربي، المكتبة الوطنية، بغداد ١٩٨٣.

١٨ـ د. محمد رضا فودة، الأمن القومي للخليج العربي، الصلاح للدراسات السياسية والإنتاج الإعلامي، باريس ١٩٩١.

١٩ـ د. محمد عبد الغني السعودي ومحسن الخضري، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراة، مكتبة الإنجلو مصرية، القاهرة ١٩٨٦.

٢٠ـ د. محمد محمود ربيع، مناهج البحث للعلوم السياسية، مكتبة الفلاح، الكويت ١٩٨٧.

٢١ـ د. محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، مطابع دار لوطن، الكويت ١٩٩٣/ ١٩٩٤.

٢٢ـ د. ميمونة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، توزيع مكتبة الفلاح ١٩٨٨.

٢٣ـ وكالة الأنباء القطرية، وثائق مجلس التعاون الخليجي، مؤسسة الخليج للنشر والطباعة، ط١ ١٩٨١.

٢٤ـ د. يحيى حلمي رجب، الخليج العربي والصراع الدولي، دار العروبة للنشر والتوزيع، كويت ١٩٨٩.

الدوريات العربية:

١ـ إبراهيم كاخيا: مجلة الدفاع العربي، يونيو ١٩٩٥.

٢ـ السيد زهرة: الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٢، أكتوبر ١٩٨١.

٣ـ د. جمال علي زهران: السياسة الدولية، العدد ١٢٢، أكتوبر ١٩٩٥.

٤ـ حسين عبدالله: مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد ١٧، العدد ٦٢، صيف ١٩٩٢.

٥ـ حيدر عبد الرضا داود: التعاون الخليجي، العدد ٢٦، فبراير ١٩٨٥.

٦ـ د. خليل علي مراد: الخليج العربي، مجلد ١٤، العدد ١ , ١٩٨٢.
٧ـ د. علي الدين هلال: شئون عربية، العدد ٣٥، يناير ١٩٨٤.
٨ـ د. كاظم هاشم نعمة: المستقبل العربي، العدد ١٩٥ ـ ٥/ ١٩٩٥.
٩ـ محمود عزمي: شئون الشرق الأوسط، العدد السادس، مارس ١٩٩٤.
١٠ـ د. وليد الشريف: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الثانية، العدد ٥، يناير ١٩٧٦.
١١ـ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC) التقرير الإحصائي السنوي ١٩٩٥.

مجلات:

ـ مجلة الأنوار، لبنان، ٨/ ٧/ ١٩٩١.
ـ مجلة المجالس، الكويت، العدد ١٠٢٠، التاريخ ٢٢/ ٢/ ١٩٩٢م.
ـ مجلة الشروق، الشارقة، العدد ٤٧، التاريخ ٢٥/ ٢ ـ ٣/ ٣/ ٩٣ والعدد ١٩٧، التاريخ ١٥ ـ ٢١ يناير ١٩٩٦.

الصحف:

١ـ الاتحاد، الإمارات ٥ فبراير ١٩٨٣م.
٢ـ الأهرام، ٢٩/ ١/ ١٩٩٣م.
٣ـ الحياة، لندن ١٠/ ٢/ ١٩٩٣م.
٤ـ الخليج، ١٨/ ٩/ ١٩٩٢م.
٥ـ السياسة، ١٩/ ٣/ ١٩٩١، ٢٨/ ٢/ ١٩٩٣م، ٢٦/ ٤/ ١٩٧٩م، ٤/ ٥/ ١٩٩٢م.
٦ـ الرأي العام، ١٦/ ١٠/ ١٩٩١م، ١٩/ ١٢/ ١٩٩٢م، ١٩/ ١/ ١٩٦٩م، ٣٠/ ٥/ ١٩٩٢م.
٧ـ صوت الكويت، ١٣/ ٩/ ١٩٩٢م، ١٨/ ٩/ ١٩٩٢م، ١٢/ ٥/ ١٩٩١م.
٨ـ جريدة عمان، عمان ٧/ ٢/ ١٩٩١م.
٩ـ الفجر، الإمارات ١١/ ٥/ ١٩٨٠م.
١٠ـ القبس، ٣/ ٨/ ١٩٩٣م، ٢٨/ ٣/ ١٩٩٣م، ٢١/ ٩/ ١٩٩١م، ٢٤/ ٦/ ١٩٩٣م، ٢٨/ ٢/ ١٩٩٣م.

١١ـ النهضة، ٢٨/ ٧/ ١٩٩٢م.
١٢ـ الوطن، التاريخ ٢٢/ ٧/ ١٩٩٣م، التاريخ ٥/ ٤/ ١٩٩٣م، ٧/ ٦/ ١٩٩٢م، ١٨/ ١٠/ ١٩٩٣، ٣٠/ ١١/ ١٩٨٤م، ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٢م، ٢٣/ ٦/ ١٩٩٣م، ٢١/ ٣/ ١٩٩٣م، ٢٨/ ٢/ ١٩٩٣م.
١٣ـ وكالة الأنباء الكويتية، الكويت ٢٥/ ٧/ ١٩٩٥م.

ندوات:

(١) حسين البحارنة، ندوة (مجلس التعاون الخليجي ودوره الرائد في تحقيق الوحدة الخليجية) الكويت ١٥ـ ١٧ نوفمبر ١٩٩٣م.
(٢) خلدون النقيب، ندوة (الوحدة بين دول الخليج العربي: منظور مستقبلي) الكويت ديسمبر ١٩٩١م.
(٣) محمد عبيد غباش، ندوة (طبيعة الأنظمة السياسية في دول الخليج) جامعة الكويت ١٩٩٦.

وثائق:

ـ وثيقة إعلان دمشق، دمشق، وزارة الخارجية الكويتية، مكتب الوزير للشئون المحلية / ٣/ ١٩٩١م.
ـ البيانات الختامية لقادة دول مجلس التعاون الخليجي، وزارة الخارجية، إدارة مجلس التعاون لخليجي ١٩٨١ ـ ١٩٩٥.

مقابلات:

ـ سامي المنيس، الكويت ١٩٩٤.
ـ مسئول عسكري، فضل عدم ذكر اسمه، الكويت ٨/ ١١/ ١٩٩٣م.

المراجع الأجنبية:

Books

1- Anthony H. Cordesman, IRAN & IRAQ: the threat from the Northern Gulf, Westview Press, Boulder,1994.

2- Area Handbook for the Persian Gulf States,

Washington, D.C. American University,1977.

3- Feisal Al Mazidi, The Future of the Gulf, The Legacy of the war and the challenges of the 1990s, I.B. Touris London1993.

4- Gaston Maspero, The Struggle of the Nations: Egypt, Syria, and Syria, Society for Promoting Christian Knowledge, London,1910

5- Al Rumihi, Gulf Cooperation Council: Topics and Discussions, Housten, Texas,1982.

6- R.D. Mclaurin, Conflict and Cooperation in the Persian Gulf, Praeger Publishers, New York,1977.

7- R.M. BURRELL, The Persian Gulf, The Center for Strategic and International Studies, Georgetown University Washington D.C.1972.

8- Shahram Chubin,Iran National Security Policy, The Garnegie Endowment for International Peace. Washington, D.C.1994.

9- The International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 1995-1996, Published by Oxford University Press, London1995.

Periodicals

1- Annual Statistical Bulletin, Organization of Petroleum Exporting Countries1994.

2- Anthony Lake: Foreign Affairs, Vol.73 March/April No.21994.

3- Charles Trip: Survival,34:3 (Autumn1992)

4- David Newsom: Department of States Bulletin, No.2056 (Novembre1981)

5- Department of States Bulletin, No.2041 (August1980)

6- Department of States Bulletin, No.2125 (August1987)

7- Department of States Bulletin, No.2127 (October1987)

8- Direction of Trade Statistics Quarterly, December1995.

9- F. Gregory Gouse III: Foreign Affairs, March, April1994, Vol.73 No.2,1994.

10- LT- Col. Jeffrey McCausLand, ADELPHI: PAPER.282. November1993.

11- John Chipman; The Iranian Journal of International Affairs, Vol. III, N.3, Fall1991.

12- Military Review: Vol.71 Year1991.

13- Monthly Bulletin of Statistics Vol. I.L. No.1 January1996.

14- Roland Dannreuther, ADELPHI PAPERS 264.Winter 1991-1992.

15-Major J. Schoesser: Military Review, January1992.

16- Zalmay Khalilzad; Survival, Vol.37 No2, summer1995.

Panel

Anthony H. Cordesman "Kuwait Security, A Net Assessment: Panel and Unpublished Handout, Kuwait1996.

Newspapers

Arab Times, Kuwait, 8July1984.